

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٦٩

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

تقرير الأمين العام (A/72/87)

مشروع القرار (A/72/L.25)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان
أو المناطقالرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سادلي الآن ببيان
بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.
(تكلم بالإنكليزية)

”إن مشاريع قرارات اليوم هامة جداً. فقد أصبح عدد الناس الذين يتنقلون الآن أكبر من أي وقت مضى. وبعض ذلك التنقل يكون اختيارياً؛ ولكن عددا كبيرا جدا من الناس يتنقلون لأنه ليس لديهم خيار آخر - سواء أكان ذلك هرباً من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو حالات أخرى. ويحتاج الملايين من هؤلاء الناس إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وتتأثر جميع المناطق بوحدة

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
أندرياناريغيلو - رازافي (مدغشقر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/72/490)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/72/76 و A/72/348 و A/72/358)

مشاريع القرارات (A/72/L.22 و A/72/L.23 و
A/72/L.24)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1742765 (A)



”فلنعترف بأن عبء حماية الناس، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، يقع على عاتقنا. وهذا الامتياز العظيم في أن يكون لنا صوت مسموع في هذه القاعات المهمة يقتزن بمسؤولية هائلة تجاه شعوبنا. وتمتد تلك الحماية أيضاً لتشمل أولئك الذين يعانون نتيجة لأعمال العنف الجنساني والجنسي، الآخذة في التزايد. ويجب علينا أن نؤكد من جديد سياستنا المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تحترم مبادئ الاستقلالية والنزاهة والحياد والإنسانية. ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. فالأرواح معرضة للخطر. وعلاوة على ذلك، يجب أن ندين استهداف موظفي المساعدة الإنسانية والطبية.

”ثانياً، يجب أن نمنع النزاعات والكوارث الطبيعية ونخفف من حدتها. ولدينا الأدوات والمعارف اللازمة لذلك. ونعلم أن النزاعات المسلحة هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للأزمات الإنسانية. وبالتالي، فإن منع نشوب النزاعات وحلها هو خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمات الناجمة عن النزاعات. ويجب علينا التصدي للضعف والفقر - وهي أشياء تمثل جميعاً أسباباً جذرية لمعاناة إنسانية هائلة. ولدينا العديد من الخطط لمساعدتنا في القيام بذلك، وهي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والخطوة الحضرية الجديدة وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

”ولا بدّ لنا من التمسك بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك إدانة جميع انتهاكات القانون الدولي وتقديم الجناة إلى

أو أكثر من تلك الأنواع من الأزمات. لذا، فإن تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث شأن يهم كل دولة من الدول الأعضاء. وهو شأن يتعلق بالشعوب أيضاً. ويتأثر بعض الناس أكثر من غيرهم، لا سيما النساء والأطفال. وواقعنا الحالي هو كما يلي.

”إن عدد الأشخاص المشردين قسراً يزيد الآن عن أي وقت مضى - إذ تجاوز عددهم ٦٥ مليوناً في هذا العام. ثانياً، في عام ٢٠١٦، تضرر ٣٧٧ مليون شخص من الكوارث الطبيعية. وعدد الأشخاص المشردين قسراً حاضراً في ذهني إذ أنني قد عدت للتو من بويرتو فالارتا، حيث شاركت في عملية تقييم من أجل إعداد الاتفاق العالمي. والجمعية العامة مُكلفة بالتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الهجرة. وهذا عمل يجب ألا يستهان به. وفيما نقرب أكثر فأكثر من المواعيد النهائية للتوصل إلى اتفاق، فلنتذكر أن الفشل ليس خياراً. وسيكون الفشل ضربة للأمم المتحدة، ولكنه سيثقل أيضاً كاهل البشر بمعاناة لا توصف. وإذ أضع في الاعتباري التركيز الثابت على الناس، سأدلي بنقطتين اليوم.

”أولاً، يجب علينا حماية أولئك الذين يعانون والذين يساعدونهم. ويتحمل الرجال والنساء الجالسون في هذه القاعة اليوم مسؤولية جسيمة - فنحن نمثل أناساً يعانون أزمات إنسانية. ولسنا هنا لاستخدام الناس كرهائن لتحقيق انتصارات سياسية ضيقة. فالقيام بذلك يعني إنكار إنسانيتنا المشتركة. إننا هنا للتأكد من أن أي فتاة يمكنها الذهاب إلى المدرسة دون أن تقلق من أن المدرسة ستُقصّف؛ ومن أن أي مريض يمكنه أن يستريح في المستشفى وهو يعلم أنه في أمان؛ ومن أن أي شاب يمكنه أن يمارس عبادته، أيا كان دينه، في اطمئنان.

إننا ندرك جميعاً جيداً مدى تعقد المشهد الإنساني الحالي. وتتجاوز ضخامة الأعداد وحجم الاحتياجات الإنسانية كثيراً الآن حدود الموارد المتاحة في حين تستمر الأزمات لفترات طويلة على نحو متزايد. والمخاطر تتزايد، فيما صار طابعها أقل قابلية للتنبؤ.

إن الواقع الجديد المزري لا يستثني العاملين في الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني الذين يضطعون حصراً بمهام طبية. فلم يعد هدف مهمتهم النبيل يحميهم.

وقد شهدنا في العام الماضي زيادة في الهجمات المباشرة على مباني الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن تحسين أداء نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة قد أدى إلى انخفاض في عدد الإصابات، فإن ذلك الاتجاه يبعث على القلق. وذلك يشكل رسالة تذكيرية قوية بأن الأمن يجب أن يظل أولوية بالنسبة لنا جميعاً، إذا أردنا للناس في الميدان، الذين يعرضون حياتهم للخطر، أن يتمكنوا من إنجاز مهمتهم وخدمتهم النبيلتين من أجل المصلحة العامة.

ولا يزال مستوى المساءلة منخفضاً بشكل يثير القلق، مما يسهم في الشعور بالإفلات من العقاب وفي تكرار الأعمال الشائنة. إن القوانين الدولية والوطنية توفر إطاراً متيناً لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية، غير أن المساءلة لا ترقى إلى المستوى. وتقع علينا مسؤولية جماعية لحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، ومساءلة أولئك الذين يعرضون أمنهم للخطر.

وما زلنا ندرك، في مشروع قرار هذا العام، التهديدات المتنوعة والمتعددة الأوجه والمخاطر المختلفة التي يواجهها العاملون والعاملات في المجال الإنساني، بمن في ذلك موظفو المنظمات غير الحكومية والموظفون الطبيون وموظفو الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، في البيئة الأمنية العالمية المتدهورة

العدالة. وللوقاية من العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية على الناس، نحتاج إلى استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر. ولدينا الأدوات اللازمة لمنع معاناة البشر. ويجب علينا إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، في حل الأزمات الإنسانية. فلنستخدم جميع معارفنا وأدواتنا في الوقاية. فهي خير من العلاج.

”ختاماً، فلنحدد التزامنا باتخاذ إجراءات وفقاً لخططنا ولقرارات اليوم. ولنتذكر أيضاً أن مخططنا العام، ألا وهو ميثاق الأمم المتحدة، يلقي علينا مسؤولية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على القانون الدولي والنهوض بمستويات معيشة أفضل للجميع.

”رغم كل الأخبار السيئة، يُنقذ العمل الإنساني الأرواح والتمويل آخذ في الارتفاع. ومع ذلك، كانت هناك فجوة نسبتها ٤٣ في المائة في تمويل الأنشطة الإنسانية في العام الماضي. وفي هذا السياق، أرحب بالتعهدات التي قدمت في هذا الصباح خلال مؤتمر إعلان التبرعات للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. فلنواصل المضي معاً في هذا المسعى“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا لعرض مشروع القرارين A/72/L.22 و A/72/L.25.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أودّ أن أعرب عن تضامننا مع جميع المتضررين من الهجوم الشائن ضد حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة بالأمس.

وأودّ أن أنتقل الآن، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى عرض مشروع القرار A/72/L.22، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

عملهم والقيام بكل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز سلامتهم وأمنهم. وأود أن أشكر بحرارة العديد من الوفود التي شاركت في المشاورات، ولا سيما الدول التي قدمت مشروع القرار، على مشاركتها البناءة من أجل الاتفاق على نص يبرهن على شواغلنا المشتركة إزاء سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الدعم القيم الذي تقدمه إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أفاد مناقشاتنا. وقد كان مشروع القرار، وينبغي له أن يظل، توافيقا على نحو جوهري، كشهادة على إنسانيتنا المشتركة. ونحن مدنيون بذلك للذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل إنقاذ حياة الآخرين. فهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط من الجمعية العامة بأسرها.

أنتقل الآن إلى عرض مشروع قرار هذا العام A/72/L.25 بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. يظل يساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء الأحوال المعيشية الصعبة والحالة الإنسانية التي تؤثر في الشعب الفلسطيني، خاصة النساء والأطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة جيم، ولا سيما في قطاع غزة.

ففي غزة، تدهورت الحالة الإنسانية المتردية أصلا على مدى الأشهر العديدة الماضية. ومن بين الأولويات الرئيسية، التحسين الفوري للحالة المزرية للسكان في غزة. وذلك يقتضي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء إغلاق المعابر وفتحها فتحا كاملا، مع تلبية شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبمشاركة مصر المستمرة. فيمكن لذلك الاتفاق، إذا ما نُفذ تنفيذا تاما، أن يصبح خطوة هامة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق الوحدة الفلسطينية في إطار سلطة فلسطينية وطنية شرعية ديمقراطية واحدة على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادئ المجموعة الرباعية، وفقا للاتفاقات القائمة.

بصورة عامة، ونشيد بشجاعتهم في مواصلة العمل في هذه البيئات. ونشدد، لذلك السبب، على أهمية كفالة أمن وسلامة موظفي العمل الإنساني والأمم المتحدة على نحو متسق ومتكامل في التخطيط للعمل الإنساني.

كما نشجع وندعم، في مشروع القرار، جميع الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز الشراكات وتبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية. فيجب دعم الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية في إيصال المساعدة الإنسانية. فمبادرات من قبيل الإطار المنقح المسمى "العمل معا من أجل إنقاذ الأرواح" م، بحاجة إلى تعزيز. ونحن بحاجة إلى تحسين فهم التهديدات من خلال تحسين جمع البيانات من أجل الحصول على صورة شاملة للحالة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية. وقد تم التركيز بشكل أكبر على تعرض الموظفين المعينين محليا للخطر. ونعرب، علاوة على ذلك، عن قلقنا إزاء زيادة الاعتداءات الجنسية. كما نشير إلى الالتزام باحترام وحماية الموظفين الطبيين.

أخيرا وليس آخرا، نشجع ونعبر عن التقدير، من خلال مشروع قرار هذا العام، للتحسينات المستمرة لنظام إدارة أمن الأمم المتحدة، مثل سجل ضحايا العنف واستراتيجية منظومة الأمم المتحدة للسلامة على الطرق وإطار الأهمية الحيوية للبرامج. ونشيد على عمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تحت إشراف وكيل الأمين العام، بيتر درينان، ونرحب بالعمل الموجه إلى دمج جميع موظفي الأمن في الأمانة العامة تحت قيادته. ويكرر مشروع القرار الولاية القوية والتوجيهات الإضافية من الجمعية العامة للأعمال الأساسية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق أوسع.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتقادا راسخا بأن من واجبا الاعتراف بالتزام العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ودعم

المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة، في ذلك الصدد، على مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات المشردين داخليا في سياق الكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ. وتشير كذلك إلى أهمية تبادل أفضل الممارسات لمنع حدوث مثل هذا التشرّد والإعداد له، في ذلك الصدد.

كما إنه يركز بشكل خاص على الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، وكذلك التأهب ونظم الإنذار المبكر، ومن ثم يمكن تنفيذ دعوته إلى تحسين الاستجابة لمعلومات الإنذار المبكر من أجل ضمان أن يؤدي الإنذار المبكر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، بفعالية في الوقت المناسب. وكذلك يحث الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والإنمائية على مواصلة دعم جهود إجراءات الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال التمويل على أساس كل حالة على جميع المستويات.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع قرار هذا العام يشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على مواصلة دعم إضفاء الطابع المحلي على التأهب للكوارث والتصدي لها، بهدف ضمان أن تكون الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية قادرة على الاستجابة للاحتياجات والأولويات على مستوى المجتمعات المحلية. كما إنه يشجع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على حشد دعم يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات من أجل العمل بصورة جماعية صوب تحقيق نتائج مشتركة من أجل تقليل الحاجة والمخاطر والمخاشة، مع الاستفادة من مجموعة واسعة من التدفقات المالية والصكوك والشراكات لحشد موارد إضافية في مجال الكوارث الطبيعية.

وفيما يتعلق بجمع البيانات، يشجّع مشروع القرار الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز تقديم الخدمات المتعلقة بالبيانات وإسداء المشورة السياسية وبناء مهارات موظفيها العاملين في المجال الإنساني فيما يتعلق بالبيانات بغية تحسين فعالية التأهب

والاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة مساعدته لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، مؤخرا جدا، مساهمة طوارئ إضافية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدتها على التعويض عن عجزها.

وعلى الرغم من أننا نقر بأن مشروع القرار هذا سيحتاج إلى استكمال في المستقبل القريب، نود أن نشكر جميع الأطراف وبقية الدول الأعضاء على الانضمام إلى توافق الآراء مرة أخرى هذا العام، وعلى مساندة المبادئ والأهداف المبينة فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور لتعرض مشروع القرار A/72/L.23.

السيدة مورينو غونثاليث (إكوادور) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"، بصيغته الواردة في الوثيقة A/72/L.23.

وإذ نعرض مشروع القرار مرة أخرى هذا العام، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين إعادة التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، مع التسليم كذلك بأن الدول المتضررة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة داخل أراضيها.

ويسلم مشروع قرار هذا العام بزيادة في عدد ونطاق الكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما يتصل بالآثار الضارة لتغير المناخ. ويشجّع مشروع القرار الدول الأعضاء في الأمم

دولية متين. كما أننا نشاطر العزم على العمل معاً مناصرين عالميين دعماً لاستجابة إنسانية فعالة. لقد بلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتزداد العديد من الأزمات الطويلة الأمد تفاقمًا في جميع أنحاء العالم. ولا تزال حالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، المقترنة بالنزاعات العنيفة أحياناً، تدمر المجتمعات المحلية الضعيفة.

يصل النظام الإنساني العالمي إلى عشرات الملايين من الناس كل عام وينقذ الملايين من الأرواح. وهو نظام فعال ومستجيب يعمل به أفراد متفانون ومهنيون، لكن احتياجات اليوم غير المسبوق تتطلب استجابة غير مسبقة، من حيث الكم والنوع على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإقامة شراكات أقوى من أجل العمل الإنساني سيكون أمراً مطلوباً. يبين البيان المشترك للهند والسويد هنا اليوم أن القيم المشتركة والالتزام المشترك بالمساعدة الإنسانية يمكنها تجاوز البعد الجغرافي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذا المسعى عن طريق إقامة شراكات مماثلة.

ونحن، الهند والسويد، نؤكد مجدداً على أن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني يوفران الأساس للمساعدة الإنسانية. إن جوهر القرار ١٨٢/٤٦ هو الدعوة إلى بذل جهود جماعية من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة استجابة للأزمات الإنسانية. ونحن ملتزمون بصون وتعزيز احترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونشدد أيضاً على أن السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول يجب أن تُحترم احتراماً كاملاً أثناء العمل الإنساني، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية في الأزمات دائماً على عاتق الدولة المتضررة.

لقد بات العاملون في المجال الإنساني مستهدفين بهجمات عنيفة أكثر من أي وقت مضى. وندين بقوة جميع الهجمات

والاستجابة للكوارث. ويشجع الدول الأعضاء أيضاً، بدعم تقدمه الأمم المتحدة، على إنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث ولأنماط المخاطر والقدرات المتاحة وعلى مواصلة جمع وتبادل واستخدام هذه البيانات بحيث يُستَنتَج بها في وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة.

وأخيراً، يشجّع مشروع القرار الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية على مواصلة اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ وكفالة أن تستنير التنمية المستدامة في المناطق الحضرية بمخاطر الكوارث.

وفي الختام، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر البعثة الدائمة للمغرب على النجاح في تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار. كما أننا نقدر الروح البناءة والدعم القيم الذي أبدته جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى هذا النص النهائي. ويحدونا الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء مرة أخرى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ونشكر الدول الأعضاء التي أبدت دعمها من خلال المشاركة في تقديم مشروع القرار وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لتعرض مشروع القرار A/72/L.24.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أدلي ببيان مشترك بالنيابة عن الهند والسويد في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

إن الشراكة بين الهند والسويد وبياننا المشترك هنا اليوم هو تعبير عن التزامنا المشترك والعميق بنظام استجابة إنسانية

الإنسانية. ولكل مساهمة أهميتها. ويجب أن نسلّم بأن الأزمات الإنسانية أصبحت حادة ولا يمكن إدارتها في سياقات الفقر والتخلف. إن القدرة على الاستجابة للأزمات وإدارتها، في هذه السياقات، محدودة وكذلك القدرة على إعادة البناء فيما بعد. لذلك، وعلى الرغم من أن التمويل الكافي للاستجابة الإنسانية لا يزال يُشكّل تحدياً كبيراً، يجب ألا نغفل عن الحاجة إلى الاستثمار الطويل الأجل في التنمية والقدرة على الصمود. وبمرور الوقت، ستحدّ تلك الاستثمارات أيضاً من الحاجة إلى الاستجابات الإنسانية الواسعة النطاق.

وقد كانت الهند من بين أوائل البلدان التي قدمت المعونة الطارئة للبلدان الأكثر تضرراً من الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي. واضطلعت الهند بإجلاء رعايا ١٠ بلدان من سانت مارتن. ومن خلال الصندوق المشترك بين الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدمت الهند ٢,٢ مليون دولار لجهود الإغاثة في الجماعة الكاريبية.

لا تقدم السويد دعماً كبيراً محدد الهدف فحسب إلى معظم الأزمات الإنسانية الكبرى في العالم؛ بل نحن أيضاً من أكبر الجهات المانحة للتمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية. يتيح التمويل المرن، مثل التمويل الأساسي والتمويل الجماعي، القيام بالعمل الإنساني المستقل وفي وقته الملائم بفعالية وكفاءة.

وفي عالم يتسم باحتياجات إنسانية تتزايد زيادة هائلة، أثبت الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أنه من أكثر الطرق فعالية لتوفير المساعدة والحماية اللتين يمثل الوقت فيهما عاملاً حرجاً للملايين من الناس. وهذا هو السبب في أن الهند والسويد فخورتان بأن تكونا من الجهات المانحة للصندوق منذ أمد طويل. ونشجع جميع الدول الأعضاء التي تستطيع القيام بذلك على المساهمة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل تحقيق

الموجهة ضد الأفراد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أو بعثات حفظ السلام. هذه الهجمات ليست مجرد هجمات على الأمم المتحدة، لكنها هجمات على الإنسانية نفسها. ونؤكد من جديد الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على هذه الأفعال. إننا نرحب بمشروع القرار A/72/L.22، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، والذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

ينبغي أن تكون الفئات السكانية المتضررة في صميم جميع الأعمال الإنسانية. ونشجّع المجتمع الإنساني ومنظومة الأمم المتحدة برمتها على مواصلة تعزيز مساءلتها، والعمل عن كثب مع المتضررين من الأزمات الإنسانية والكوارث من أجل ضمان عملية شاملة وتعزيز الملكية المحلية. وفي ضوء العدد المتزايد من الأزمات الطويلة الأمد، فإن إقامة تعاون أوثق بين الوكالات الإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تشارك الجهات الفاعلة الإنمائية في وقت أبكر وبقوة أكبر في السياقات الإنسانية والدول الهشة. وفي المقابل، يجب أن تصبح الوكالات الإنسانية أقدر على إشراك الجهات الفاعلة التنموية والوطنية في وقت مبكر في عمليات التخطيط والتحليل. نحن جميعاً بحاجة إلى العمل معاً بشكل أفضل.

وتعتقد الهند والسويد أن المساعدة الإنسانية ليست مجرد واجب أخلاقي بل وأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وفيما يشهد العالم عدداً غير مسبوق من الأشخاص المشردين قسراً وزيادة في تدفقات الهجرة وتزايد التطرف وعدم الاستقرار السياسي، يجب ألا نسأل أنفسنا عن تكلفة العمل الإنساني فحسب، بل وعن تكلفة التقاعس عن العمل.

إننا جميعاً نتحمل مسؤولية مشتركة عن الاستجابة للأزمات الإنسانية، أينما نشأت. ويمكننا جميعاً الإسهام بطريقة ما، سواء كان ذلك من خلال المساهمات النقدية الأساسية إلى الوكالات الإنسانية أو من خلال الدعم السياسي لإيصال المساعدات

السنوي، وبشكل أعم، بوصفنا شركاء في الشؤون الإنسانية على الصعيد العالمي.

إن اعتماد الجمعية العامة سنويا للقرار الإنساني الجامع يؤكد من جديد الدور القيادي الفريد للأمم المتحدة في تنسيق الاحتياجات الإنسانية العالمية والاستجابة لها. وبيعت اعتمادها بتوافق الآراء برسالة هامة بشأن التزامنا الجماعي بالاستجابة الإنسانية والتمسك بالقانون الدولي الإنساني. ويتضمن مشروع قرار هذا العام عددا من التحسينات الهامة والتعزيزات والتكيفات، لتجسد الواقع الإنساني الذي نعيشه اليوم. والنتيجة النهائية هي منهج سياسات محسنة للعمل والمساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي. وأود أن أذكر ثلاثة مجالات هامة للتنمية.

أولا، في عام ٢٠١٦، ارتفع مستوى الجوع على الصعيد العالمي للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات. وهذا أمر غير مقبول في عالم ينتج ما يكفي من الغذاء للجميع. ويركز مشروع قرار هذا العام تركيزا إضافيا على حالة الأمن الغذائي المقلقة بالنسبة لملايين البشر، وخطر المجاعة وعلى العوامل الدافعة لتلك الأزمات، بما في ذلك النزاعات.

ثانيا، ينبغي أن تكون المدارس والمستشفيات أماكن آمنة للأشخاص الذين يستخدمونها وللموظفين الذين يعملون فيها. وقد قمنا بزيادة تعزيز الصياغة في ما يتعلق بحماية المدارس وضرورة الحفاظ سلامة المباني المدرسية وحمايتها في حالات الطوارئ الإنسانية. كما عززنا بدرجة كبيرة الصياغة المتعلقة بسلامة وأمن العاملين في المجال الطبي والرعاية الصحية في النزاعات المسلحة.

ثالثا، يوفر مشروع قرار هذا العام برنامجا أقوى لإصلاح منظومة العمل الإنساني وتمويل المساعدة الإنسانية، مع تسليط الضوء على مسؤوليات الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية على حد سواء، وعلى أهمية الطرائق، مثل الصناديق المشتركة القطرية القائمة على المساعدة الإنسانية، في إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين.

مستوى تمويل سنوي قدره بليون دولار بحلول عام ٢٠١٨. كما أن السويد والهند شريكان في الحوار بشأن الشراكة الإنسانية. يشترك في رئاسة هذا الحوار كل من السويد والبرازيل، ويضم ٢٤ من الدول الأعضاء المشاركة لمناقشة المسائل الإنسانية الرئيسية بصورة غير رسمية هنا في نيويورك.

في الختام، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى بناء الشراكات وبذل ما في وسعها، سياسياً ومالياً، لضمان تلبية الاحتياجات الحالية غير المسبوق بتضامن غير مسبوق واستجابة إنسانية غير مسبوق.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

إن من دواعي سروري العظيم أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/72/L.24، بالنيابة عن جميع مقدميه، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة للأمم المتحدة - وهو ما يسمى القرار الإنساني الجامع.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية السادسة والعشرون للقرار التاريخي ١٨٢/٤٦، الذي أنشأ الإطار الأساسي الذي يقوم عليه نظامنا الإنساني. وقد يسرت السويد المفاوضات بشأن نص القرار منذ ذلك الحين. واليوم، في ظل عدد غير مسبوق من الأزمات الإنسانية العالمية، ينبغي أن نتذكر أن الهدف من جهودنا يظل كما كان في ذلك اليوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قبل ٢٦ عاماً، عندما اعتمد القرار لأول مرة في الجمعية العامة - وهو أن نَحْبَ بشكل فعلي لمساعدة إخواننا وأخواتنا من الرجال والنساء المتضررين من الأزمات. ولم تكن المخاطر أشد من ذلك على الإطلاق بالنسبة للملايين من النساء والرجال في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب فإن مفهوم التوافق في الآراء والنهج التعاوني في مجال الشؤون الإنسانية، بما يتجاوز المصالح الوطنية، يكتسيان أهمية حاسمة. وتلك هي أيضا الروح التي توجه عملنا بوصفنا الميسرين الفخوريين للقرار

السيدة محمد جايني (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

في البداية، نود أن نغتني هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم لخدمة الأمم المتحدة. ولذلك تلقينا بقلوب يعتصرها الألم نبأ الهجوم الشنيع الذي وقع الليلة الماضية، ونعرب عن خالص تعازينا لحكومتنا تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبيهما، وكذلك لأسرة الأمم المتحدة.

ونثني على عمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية الأساسية، التي غالبا ما تتم في أعنى الحالات. ونشكر أيضا الأمين العام على تقاريره في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وفي هذا العام، شهدنا بعض أسوأ الكوارث نتيجة للظواهر الجوية القصوى، مقترنة بخسائر بشرية واقتصادية مدمرة. بما أننا نعيش في واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضا للكوارث، فإننا في جنوب شرق آسيا ندرك تماما التحديات التي تطرحها هذه الكوارث. بالإضافة إلى مخاطرها العالية وارتفاع مستوى تعرض آسيان للكوارث، فإن الرابطة أيضا ضعيفة جدا أمام الآثار الضارة لتغير المناخ. لذلك فإن بناء أمم قادرة على الصمود أمام الكوارث ومجتمعات أكثر أمنا هو عنصر أساسي في رؤيتنا الشاملة لرابطة محورها الإنسان وتركز عليه. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر معكم بإيجاز، وفي نقطتين واسعتي النطاق، ما نفعله إقليميا لتحسين إعداد أنفسنا لمواجهة الكوارث والمساهمة في الجهود الدولية.

أولا، نعمل على ضمان تنفيذ ومواءمة الأطر السياسية والاستراتيجية والنهج فيما بين أعضاء الرابطة. إن اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في

كما يجسد مشروع القرار الأهمية الحيوية للشراكات بين مختلف جوانب المعونة الإنسانية وتربطها، وأهمية العلاقة بين الجهود الإنسانية القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة، ومسؤوليتنا المشتركة للحفاظ على السلام. إننا من خلال هذه التحسينات وغيرها، إنما اتخذنا خطوة جماعية نحو نظام استجابة إنساني أقوى وأكثر فعالية وأكثر شمولاً للجميع. ونحن نعول الآن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتنفيذ تلك التغييرات الهامة.

ويسرني، بل ويسعدني مرة أخرى أن أفيد بحدوث زيادة كبيرة في عدد مقدمي مشروع القرار. وبوجود ٩٨ من مقدمي مشروع القرار، نحن الآن في مستوى غير مسبوق، مع دعم عبر إقليمي قوي للمسائل والأهداف الهامة التي حددناها في مشروع القرار الجامع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الوفود وأشكرها بحرارة على مشاركتها النشطة والبناءة في مشروع قرار هذا العام وتأييده من خلال اشتراكها في تقديمه. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار رسميا بتوافق الآراء في وقت لاحق خلال هذه الدورة.

يأتي مشروع القرار المعزز الذي أفخر بعرضه هنا اليوم نتيجة لتفان مشترك من جانب العديد من الدول الأعضاء النشطة، الصغيرة والكبيرة؛ والبلدان التي تقدم المساعدة الإنسانية وتلك التي تتلقاها؛ والبلدان المعرضة للكوارث وتلك التي استقت الدروس بشأن كيفية تجنبها؛ والبلدان التي عانت من النزاعات المسلحة التي أرغمت قطاعات من سكانها على الفرار، والبلدان التي تستضيف بكرم من هم بحاجة إلى الحماية. وتدل هذه الملكية المتنوعة وواسعة النطاق على الطابع العالمي حقاً للتضامن الإنساني. ومن خلال علمنا الجماعي والدعم المستمر لذلك العمل سننجح في تحسين النظام الإنساني العالمي، وفي نهاية المطاف تقديم الإغاثة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

الكوارث، الذي عقد بسنغافورة في آب/أغسطس من هذا العام، على التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث. كما أعيد التأكيد على ذلك في مؤتمر القمة التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، الذي عقد مؤخرا في مانيلا، حيثما اتفق الجانبان على العمل معا من أجل تعزيز مرونة استجابة الرابطة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ في إطار خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، يمثل تبادل التقارير الموجزة عن التعاون بين الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفه منسق المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، خطوة كبيرة إلى الأمام في تحويل التزاماتنا المشتركة إلى عمل ملموس بشأن الاستجابة في حالات الطوارئ.

وفي الختام، تؤكد الرابطة من جديد التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والشركاء الإقليميين والعالميين من أجل تحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية، بغية التوصل في نهاية المطاف إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة الإنسانية. **الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

حالات الطوارئ هو بمثابة العمود الفقري للسياسات الإقليمية، التي تغطي المجموعة الكاملة للإدارة الكوارث من تقييم المخاطر والوقاية منها والتخفيف من حدتها والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش إلى التعاون التقني والبحوث العلمية. لقد تم إنشاء مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتفعيل الاتفاق. إنه وكالتنا الرئيسية للتنسيق الإقليمي بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وفي الأشهر الأخيرة، وفرّ المركز مواد الإغاثة للمجتمعات المحلية المتضررة في ولاية راخين في ميانمار، وفي شمال فييت نام، ومدينة ماراوي في الفلبين.

وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل العمل بنشاط على تحسين قدرتنا على إدارة مخاطر الكوارث عن طريق جملة أمور منها الاستثمار في التأهب المشترك والإغاثة المشتركة في حالات الكوارث، وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات المرونة عن طريق إشراك الشعوب والمجتمعات المحلية، وتعزيز قاعدة تبادل المعارف والابتكارات الإقليمية. وفي العام الماضي، وقع قادتنا إعلان آسيان واحدة واستجابة واحدة: استجابة آسيان للكوارث كوحدة واحدة في المنطقة وخارجها، الذي يسعى إلى الاستجابة بشكل أسرع، وتعبئة المزيد من الموارد وتأسيس تنسيق أقوى لاستجابة الرابطة الجماعية للكوارث. ونذكر أيضا أن بوسع مركز التنسيق التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن يضطلع بدور في مرحلة لاحقة في تمكين الرابطة على التصدي للكوارث خارج المنطقة، عند الاقتضاء، بالشراكة مع الوكالات الإقليمية والدولية.

ثانياً، تعزز رابطة أمم جنوب شرق آسيا شراكاتها التعاونية من خلال العديد من العمليات التي تقودها الرابطة، مثل اجتماع وزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والممنتدى الإقليمي للرابطة. نحن أيضا ملتزمون التزاما تاما بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال. وركز الحوار الاستراتيجي السنوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بإدارة

وواصل تمويل الاستجابة الإنسانية زيادته في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن النمو في الاحتياجات تجاوز الزيادة في التمويل. وقدم المانحون مستويات قياسية من التمويل إلى خطط الاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٧ - بلغت حوالي ١٣ بليون دولار بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مع وصول الوكالات الإنسانية إلى عدد من المحتاجين أكبر من أي وقت مضى، وأنقذت عشرات الملايين من هذا المبلغ أرواح الملايين. ومع ذلك، لم يسبق قط أن كان السخاء غير كاف إلى هذا الحد. وتصل الفجوة التمويلية للعمل الإنساني اليوم إلى حوالي ١٢ بليون دولار.

وعدم مواكبة الموارد المتاحة للاحتياجات منذ أمد بعيد أمر شديد الأهمية، لكنه ليس إلا جزءاً واحداً من المعادلة. فالأهم من ذلك أن القضايا الأساسية لم تزل. فهناك بلدان بأكملها، وحتى مناطق، في جميع أنحاء العالم تدور في حلقة مفرغة من الأزمات الطويلة الأمد والمباشرة. ويؤدي تزايد حدة الظواهر الجوية القصوى وتواترها وتدهور البيئة وآثار تغير المناخ، التي تفاقم بتصاعد النزاعات، إلى التسبب في معاناة بشرية لم يسبق لها مثيل ووفيات وتدمير لسبل العيش والبنية التحتية والنظم الإيكولوجية، وإلى انعدام الأمن الغذائي.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نكون واقعيين وأن نُقرّ بأن النزاعات هي المسببات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية. وجميع خطط الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، ما عدا اثنتين، موجهة إلى حالات يشكل النزاع عنصراً رئيسياً فيها. وبالإضافة إلى التكلفة البشرية المأساوية للعنف، غالباً ما تؤدي النزاعات إلى فرار الناس من ديارهم. فقد سُرد أكثر من ٦٥ مليون شخص قسراً، إما عبر الحدود أو في معظم الحالات داخلياً، في أثناء فرارهم من العنف أو الاضطهاد. ويشكل الأطفال نحو نصف المشردين. والتشريد القسري واقع مرير، يدوم الآن في المتوسط ١٧ سنة.

وباتت النزاعات على نحو متزايد أحد الأسباب الرئيسية للجوع، إذ تقوض الأمن الغذائي بطرق متعددة وتخلق مشاكل

قبل ٢٦ عاماً، أي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦. وعبر ذلك القرار الحوري عن الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالمساعدة على تخفيف المعاناة البشرية ومساعدة أضعف الناس في العالم في وقت اشتداد حاجتهم. ومنذ ذلك الحين، تلقى مئات الملايين من الناس الذين عانوا من أهوال النزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية مساعدة منقذة للحياة. وهذا تذكير مؤثر كل عام فيما نتفاوض ونعتمد مجموعة القرارات السنوية المتعلقة بالشأن الإنساني. لقد حان الوقت لتكون صريحين ولكي لا ندخر وسعاً في مواجهة الواقع والتحديات الإنسانية على أرض الواقع. وحان الوقت للتأكد من أن العاملين في المجال الإنساني لديهم ما يلزم من الدعم والأدوات للوفاء بمهمتهم المشرفة.

لم تكن المهام التي تواجه المجتمع الإنساني قط أكثر صعوبة مما هي عليه الآن. إن التحديات اليوم هائلة لا من حيث النطاق وحسب، بل تختلف اختلافاً كبيراً أيضاً عما كانت عليه قبل ٢٦ سنة، عندما أُخذ ذلك القرار الأول. فقد تعاظمت الأزمات الإنسانية من حيث العدد والحجم بشكل كبير. وتقدر الملحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٨، التي أطلقها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مؤخراً في جنيف، بأن ١٣٦ مليون شخص في جميع أنحاء العالم سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام ٢٠١٨. والأمر يستلزم جمع حوالي ٢٢,٥ بليون دولار لتلبية احتياجات ٩٠ مليون شخص.

وفي الوقت نفسه، أصبحت العديد من الأزمات الإنسانية طويلة الأمد إلى درجة تبدو معها أنها دائمة. و ١٩ من خطط الاستجابة الإنسانية التي أعلنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة من أصل ٢١ خطة موجهة لأزمات إنسانية مستمرة منذ خمس سنوات أو أكثر. وتطلبت ثلاث من تلك الأزمات الإنسانية وضع خطط وإصدار نداءات سنوية على مدار ١٨ سنة متتالية على الأقل.

الدولي. وتكتسي المسألة أهمية قصوى حيثما تُرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وهناك حاجة إلى إجراء تحقیقات كاملة وفورية ونزيهة وفعالة، بما في ذلك من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية بوصفها محكمة الملاذ الأخير.

إن حماية المدنيين والعاملين في مجال الإغاثة المرتبطين بالأمم المتحدة أو حركة الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية، سواء كانوا موظفين دولياً أو محلياً، هي أولوية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وبموازاة ذلك، فإنه لا بد من تحقيق مزيد من الكفاءة في إيصال المعونة الإنسانية. وسنواصل دعم المساعدة الإنسانية الاستباقية التي تمكن من اتخاذ وضع التأهب قبل وقوع الكوارث. وعلاوة على ذلك، سنواصل جهودنا لجعل استجابتنا فعالة بقدر أكبر وأكثر خضوعاً للمساءلة أمام البشر الذين نستهدف خدمتهم.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجدداً الالتزام المستمر بجعل الناس في صلب العمل الإنساني. إن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة عرضة على نحو غير متناسب لآثار الكوارث والنزاعات. ويجب أن نحرص في العمليات الإنسانية على مراعاة احتياجاتهم وقدراتهم المحددة وعلى إشراكهم طوال دورة الاستجابة.

ويجب علينا تعلم دروس من الأزمات السابقة وتمهيد السبيل أمام استجابات أكثر استدامة. والطابع المتكرر والمطول للأزمات يؤكد ضرورة التماسك والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، وفقاً لولاية كل منهما، من أجل تحقيق نتائج مشتركة بهدف الحد من العوز والضعف على مدى عدة سنوات. وعلينا ألا ننسى أن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تشكل أبداً الحل الوحيد لأي أزمة. ونحث المجتمع الدولي على العمل لإيجاد حلول سياسية لإنهاء النزاعات الجارية، والتي تمثل السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة البشرية التي تعقب هذه النزاعات.

في إمكانية الوصول أمام الحكومات والوكالات الإنسانية التي تكافح في كثير من الأحيان من أجل الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وكنتيجة مباشرة لذلك، يعاني العالم واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية حيث يواجه الملايين من الناس خطر الجوع والمجاعة. وعلاوة على ذلك، شهدنا كيف يزداد تجاهل القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاعات. وتجري مهاجمة المستشفيات. ويتم استهداف المرضى والأطباء والمرضى والعاملين في المجال الإنساني الذين يُقتلون في كثير من الأحيان. ويجد المدنيون أنفسهم محاصرين. ولا يجري توثي العناية المستمرة لحماية السكان المدنيين. وهكذا تكون العواقب أكثر من مدمرة. وأول من يُصاب هم الأشد ضعفاً في الأصل وهم الأكثر تضرراً ولمدة أطول.

هذا هو الواقع الذي يتعين علينا التعامل معه اليوم. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالاضطلاع بدورهما في المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي عن إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لتوافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية، وهي بالتالي فرصة مناسبة لإثبات صحة التزام أسرة الاتحاد الأوروبي بالبقاء في طليعة الاستجابة الإنسانية الدولية. ونحن كمواطنين عالميين نعمل على تكريس موارد واهتمام كبيرين للمشاركة داخل أوروبا وفي محيطها والاستجابة لحالات الطوارئ في مختلف أنحاء العالم.

وسيظلّ العمل الإنساني المبدئي في صميم استجابتنا، سواء في حالة الكوارث الطبيعية أو الأزمات التي هي من صنع الإنسان. ونظلّ متقيدين بشدة بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وسنثابر في جهودنا لكفالة أن يظل احترام القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان الوصول الإنساني الكامل وغير المشروط وبسرعة ودون عائق، على رأس جدول الأعمال

الهادئ هي المنطقة الأكثر عرضة للكوارث في العالم. ويجعل هذا الأمر، مقترنا بمحدودية مواردنا وبنيتنا التحتية وجغرافيتنا الفريدة، الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع أكثر ضعفا.

وعبر التاريخ الحديث، حدث العديد من الأزمات الإنسانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الكوارث الطبيعية. فمن تسونامي المحيط الهندي إلى زوبعتي بام ووينستون وأعاصير إيرما وخوسيه وكاتيا، شهدنا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، دمارا تاما وخسائر في الأرواح في جزرنا. ويعتمد الناجون بشكل كامل على منظومة الأمم المتحدة وسخاء المجتمع الدولي من أجل إعادة بناء حياتهم واستعادة شكل ما من أشكال الحياة الطبيعية.

ويود وفد بلدي التركيز على جانبين رئيسيين لكيفية تحسن المساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية - وذلك على صعيد تعبئة الموارد والتوفير الفعلي للموارد.

إن ثمة حاجة إلى هيكلة منظومة الأمم المتحدة على نحو يتلاءم بصورة كافية ليس مع الحالات الإنسانية القائمة بالفعل فحسب، ولكن أيضا مع تلك التي قد تنشأ، لا سيما في أعقاب الكوارث في بلدان ضعيفة بشكل فريد مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن ندرك جميعا أن الاستجابات يجب أن تكون مصممة لتلبية الاحتياجات، ولا بد أن يتم ذلك من منظور استراتيجي من خلال تحليل الاحتياجات بالتشاور الوثيق مع البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة، مع الاسترشاد بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال. ويجب استخدام البيانات المصنفة من أجل تنفيذ استجابات أكثر فعالية ومتبصرة بقدر أكبر. ويتعين إعادة تقييم هذه الاستجابات باستمرار استنادا إلى أحدث المعلومات المتاحة.

وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يكون الحصول على المعلومات والبيانات صعبا بسبب القيود الهيكلية المتأصلة

في الختام، إن التحديات التي تواجه دوائر العمل الإنساني اليوم تحديات هائلة. ويتعين علينا في الجمعية العامة الإسهام في عمل هذه الدوائر من خلال مشاريع القرارات التي نعتمدها اليوم بمواصلة تعزيز الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني في القرار الذي سيخلف القرار ١٨٢/٤٦، والذي عرضته ويسرته بمهارة واحدة من دولنا الأعضاء، السويد؛ وبالتذكير بقوة بضرورة ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة من خلال مشروع القرار الذي جرى عرضه بالنيابة عن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وبتحسين معالجة آثار الكوارث الطبيعية من خلال مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين ويسره المغرب باقتدار. وأقول لهم جميعا: أحسبتم.

يظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعة أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم. ويتمثل هدف المعونة الإنسانية التي نقدمها في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، أينما وجدت. وسنواصل القيام بدورنا، استنادا إلى المبادئ. فهذه مسؤوليتنا الجماعية والمشاركة.

السيد حسن (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): نواجه اليوم عالما تتعرض فيه البشرية لتهديد مستمر بسبب الحروب والكوارث أكثر من أي وقت مضى. وتذكرنا بذلك كل يوم نداءات شعوب البلدان التي مزقتها الحروب والتي تريد غدا أفضل. وجرى تذكيرنا بكيف يمكن أن ينتهي المطاف بأي منا في أوضاع صعبة كهذه عندما اجتاحت ثلاثة أعاصير كبرى منطقة البحر الكاريبي قبيل بدء الدورة الحالية للجمعية العامة في هذا العام.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والتي ترسم صورة مثيرة للقلق ولكنها دقيقة للواقع الحالي المتمثل في معاناة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، من آثار الكوارث بصورة غير متناسبة. كما تسلط التقارير الضوء على أن منطقة آسيا والمحيط

الأمم المتحدة لا تقدم حلاً طويلاً للأزمات الإنسانية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعقاب الكوارث. فعلى الرغم من تخفيف حدة الحالات الإنسانية، فإنها لم تُحل. ونتيجة لذلك، يجري تهميش النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بسبب توجيه مواردها المحدودة نحو إيجاد حل.

إن الزواجر والأعاصير والعواصف التي دمرت حياة الناس وسبل عيشهم في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي في الأيام الأخيرة لم تعد كوارث طبيعية. والتعامل مع تلك الكوارث باعتبارها ظواهر طبيعية يتجاهل التغيرات الناجمة عن النشاط البشري في أنماط المناخ والتي تسببت في هذه الكوارث. ويتطلب منع ومواجهة هذه الكوارث، بما في ذلك الحد من المخاطر، حلولاً سياسية ودبلوماسية. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية إحداث تحول تدريجي في تفكيرنا من إدارة الحالات الإنسانية الناجمة عن الكوارث إلى منعها من خلال التصدي للظروف التي سببتها في المقام الأول. ومن خلال إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وضعنا خطة طموحة لإبعاد شبح المعاناة الإنسانية.

السيدة فيشر - تسين (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):
تحتاج الأزمات الإنسانية اليوم شعوباً بأكملها وتوقف تنمية الأمم. وكلما طالت الأزمات، ازدادت صعوبة استعادة الأمم للزخم اللازم للسعي نحو التنمية المستدامة. ولا تزال النزاعات والكوارث الطبيعية وتفاشي الأمراض والجفاف تعرّض للخطر حياة أكثر من ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. إن أكثر من ١٦٤ مليون شخص اليوم في ٤٧ بلداً هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الدولية. وهذه ليست مجرد أرقام، إنها مشاكل لأناس حقيقيين لهم أسر حقيقية وحياة حقيقية، ولا يمكنهم يومياً الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية. والأزمات الإنسانية ليست مقيدة بالحدود، فهي يمكن أن تؤثر أيضاً على الدول المتقدمة النمو في جميع مناطق العالم. وبصفتنا أعضاء

وقلة الموارد. وفي الجزر الصغيرة، لا يوجد عادة سوى نقاط دخول محدودة، قد تصاب بأضرار هيكلية - مما يعرقل وصول المساعدات الإنسانية. وكثيراً، ما يؤدي ذلك إلى تأخير تعبئة المعونة لحين توفير موارد النقل اللازمة بمعرفة الجهات المانحة أو البلدان الأخرى. وقد واجهت ملديف واقعا كهذا في أعقاب تسونامي المحيط الهندي لعام ٢٠٠٤، وهو ما واجهته أيضاً عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعقاب الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي.

ومن خلال التخطيط الاستراتيجي في المناطق المعرضة للكوارث، قد يكون من المفيد إنشاء نظم قائمة سلفاً يمكنها تعبئة المعونة فوراً في هذه الظروف من خلال التعاون مع الدول الأعضاء القريبة جغرافياً. ونشيد بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ونشجع الدول الأعضاء على العمل على نحو أوثق مع المكتب لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها إيصال المعونة الإنسانية بقدر أكبر من الكفاءة في حالات الطوارئ في المناطق المعرضة للكوارث.

ونعرب أيضاً عن تقديرنا لدور الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المفاجئة وتوجيه الموارد إلى حيث تلمس الحاجة إليها، بما في ذلك تخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار للمساعدة الإنسانية في أعقاب إعصار إيرما في هذا العام.

ونشدد أيضاً على ضرورة إيجاد مزيد من التمويل المستدام للتصدي تحديداً للأزمات الإنسانية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونغتتم هذه الفرصة لنكرر مرة أخرى الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، التي تشكل الأسباب الجذرية لهذه الكوارث.

ونوه بالإنجازات التي حققها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على صعيد صناديق التمويل الجماعي لتسهيل تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها. ونلاحظ أيضاً أن منظومة

والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص العمل معاً - يداً بيد - بتقديم الإغاثة المنقذة للحياة في حالات الطوارئ والدعم الطويل الأجل. وتركز "إسرائيل"، وهي منظمة غير ربحية وغير حكومية، على الإغاثة في حالات الكوارث والدعم الطويل الأجل. ومنذ إنشائها في ٢٠٠١، عملت ميدانياً تقريباً في كل أزمة إنسانية كبرى - حيث توفر المسعفين والأطباء وفرق البحث والإنقاذ والخبراء في حالات ما بعد الصدمة.

وتقدّر إسرائيل أيما تقدير الدعم المتواصل من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية التي تركز وقتها ومواردها لمن هم في حاجة إليها. وتخدم جهودها الملايين في جميع أنحاء العالم في أحلك الأوقات، مما يعزز المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وإننا من خلال تقديم المعونة الإنسانية نبعث برسالة قوية إلى ١٠٠ مليون شخص يحتاجون إليها من أجل البقاء. ونحن نقول لهم إننا هنا. ونقول لهم إنهم ليسوا وحدهم.

السيد الحمادي (قطر): نشكر بداية معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على تكريس هذه الجلسة لمناقشة موضوع تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وتبسيط الضوء على الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والاستجابة في المجال الإنساني.

تتزايد أهمية دور المساعدات الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، وذلك في ظل تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات، والتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وتواتر الكوارث. حيث أسفرت تلك الأزمات والكوارث عن معاناة إنسانية هائلة، وحالات تشريد، وتزايد في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يضع عبئاً على كاهل الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية وتنسيق العمل الإنساني وتقديم المساعدات.

في الأمم المتحدة، فمن واجبنا الأخلاقي أن نكفل عدم تخلف أي أحد عن الركب. ومن مسؤوليتنا بوصفنا المجتمع الدولي أن نتصرف عندما يواجه جيراننا الكوارث. ويجب ألا نغض الطرف عن الأبرياء الذين هم في حاجة للمساعدة، ولا يمكننا ببساطة أن نسمح للسياسة بالوقوف في طريقنا.

وتلتزم إسرائيل بتقديم المعونة الإنسانية إلى الناس في جميع أنحاء العالم، قريين كانوا أو بعيدين. إن إيماننا بمبدأ "تيكون أولام" - إصلاح العالم - يدفعنا للتخفيف من ظروف أولئك الذين لا يسيطرون على ظروفهم.

لقد ترك النزاع الدائر في سورية ملايين من المدنيين في حاجة إلى المعونة الإنسانية العاجلة. ونطاق الدمار هائل لدرجة أنه لا يمكننا أن ندع الأهداف السياسية أو المنازعات تطغى على ندائنا إلى العمل. وما من شيء يمكن أن يزعج التزامنا الأخلاقي. وقد قدم مستشفى الجليل الغربي بإسرائيل، الواقع في نهاريا، العلاج لآلاف السوريين على مدى سنوات. والأطباء والمرضى ملتزمون بتحسين الصحة البدنية والعقلية للمرضى، واستعادة شعورهم بالإنسانية.

وعندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح، فإن إسرائيل لا تعترف بالحدود. فمن سورية إلى سيراكيوز، ومن المكسيك إلى بورتوريكو، ومن النزاعات التي يتسبب فيها الإنسان إلى الكوارث الطبيعية، لم تتوان إسرائيل قط عن التزامها بمساعدة الآخرين. وقد ضرب المكسيك قبل ثلاثة أشهر فقط زلا زلزال مدمر. وبعد الزلزال الأول مباشرة، وصل فريق من إسرائيل بالاشتراك مع مركز ماشاف، الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي، محملاً بـ ١٥ طناً من المعدات الأساسية. وبعد ٤٠ ساعة فقط من الزلزال الثاني، قام فريق من ٧٠ إسرائيلياً، بمن فيهم المهندسون، بالتكاتف مع حكومة المكسيك وبدؤوا سويلاً في عملية إنقاذ حاسمة.

ويتطلب التصدي للتحديات الإنسانية المعقدة اليوم نهجاً يتسم بتعدد أصحاب المصلحة. ويجب على الحكومات

الأمن والسلم الدوليين من خلال مواصلة المبادرات والمساعدات التنموية والإنسانية التي دأبت على تقديمها للدول التي تواجه أزمات اقتصادية وإنسانية وكوارث طبيعية.

وإدراكاً من دولة قطر للأهمية التي يكتسبها تمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، فقد قدمت الدعم لوكالات الأمم المتحدة وتعاون معها في جهودها الإنسانية، حيث تعهدت بلدي مؤخراً بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي كمبلغ غير مخصص يُدفع على مدى عدة سنوات للموارد الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لتصبح بذلك دولة قطر من أكبر المانحين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وإدراكاً منا أيضاً للدور المحوري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحاً وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، قدمت دولة قطر في السابق الدعم للصندوق، كما تعهد بلدي في العام الحالي بتقديم مبلغ ٥ ملايين دولار لفترة خمس سنوات. وإضافة إلى ذلك، وقعت دولة قطر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ اتفاقاً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتقديم دعم إجمالي ٦ ملايين دولار بهدف تزويد النازحين في العراق بالاحتياجات الأساسية والمأوى وإعادة الإعمار في محافظة نينوى.

وختاماً، نحدد التزام دولة قطر بالعمل الإنساني القائم على مبدأ التعاون والشراكة والنزاهة والحياد، وإننا على ثقة بأن الجهود التي نبذلها كمجتمع دولي سيكون لها أثر إيجابي في مواجهة التحديات الملحة التي تواجه الأسرة الدولية والتغلب عليها والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيدة كانجاناسون (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مملكة تايلند البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا تزال الأزمات الإنسانية تشكل أكثر التحديات التي تواجه عالمنا اليوم إلحاحاً. إن حجم وشدة المعاناة الإنسانية

تنظر دولة قطر ببالغ القلق إلى ما تضمنه تقرير الأمين العام (A/72/490) المدرج في إطار هذا البند، والذي أشار إلى المستويات غير المسبوقة من انعدام الأمن الغذائي والمستويات القياسية للتشريد القسري. حيث شُرد أكثر من ٦٥ مليون شخص بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد في جميع أنحاء العالم. كما شرد ملايين آخرون بسبب الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، وكذلك ما أشار إليه تقرير الأمين العام (A/72/87) المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. ونوه هنا بضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

في الوقت الذي تقدر فيه دولة قطر عالياً جهود جميع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، فإننا نشيد بشكل خاص بالدور المحوري الذي يقوم به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في تقديم المساعدات السريعة والفعالة والمنقذة للحياة، ونحدد التأكيد على أن دولة قطر ستواصل دعمها للصندوق لتمكينه من مواصلة الوفاء بالولاية المنوطة به. تستند سياسة دولة قطر الخارجية إلى مبدأ التعاون والشراكة لمواجهة التحديات المشتركة. وضمن هذا التوجه، وإيماناً من دولة قطر بهذه الثوابت، وبالنظر للضرورة الملحة لإنهاء المعاناة الإنسانية وهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، ظلت دولة قطر على الدوام من الدول الفاعلة في مجال تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها على المستويين الإقليمي والدولي، وعلاقتها الدولية المتميزة، وما تضطلع به من دور في التسوية السلمية للأزمات والنزاعات.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا والتزامنا بتعزيز شراكاتنا الإقليمية والدولية، ستواصل دولة قطر القيام بدور فاعل كونها شريكاً دولياً يعول عليه في جهود الاستجابة الإنسانية، وتعزيز التنمية، وبناء

المساعدة للبلدان التي تواجه حالات طوارئ ناجمة عن كوارث طبيعية، وذلك تحديداً عن طريق منح الأموال واللوازم وإيفاد وحدات البحث والإنقاذ وتوفير العاملين الطبيين. كما قمنا بتطبيق نهجنا الموضوع محلياً - فلسفة اقتصاد الكفاية التي تنبأها جلالة الملك الراحل بومبيول أدولياديجا - لتعزيز القدرة على الصمود والتأهب وخطط الاستجابة التي محورها الإنسان، مع الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث وفي إعادة بناء المجتمعات المحلية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن تايلند على استعداد للإسهام في مبادرات المساعدة داخل المنطقة، بما في ذلك من خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفقاً للالتزامات المتعهد بها في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سنداى، بصيغتها المعتمدة في العام الماضي، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، من أجل كفالة اتباع نهج أكثر شمولاً في التعامل مع الحالات الإنسانية.

لقد اتخذت البلدان خطوات لمكافحة الأزمات الإنسانية المتزايدة. غير أنه ربما، بالنظر إلى تواتر وزيادة شدة الظواهر الطبيعية القسوى، قد آن الأوان لكي نخطر في محادثات جادة بشأن وضع حلول طويلة الأجل لتلك الأزمات من خلال تحسين تقييم المخاطر والتأهب لها. علينا أن نتأكد من أضعف المناطق لديها تدابير وقائية كافية وبنى تحتية قادرة على الصمود.

وفي حالات الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحرب والاضطرابات السياسية، يجب أن نضع في الاعتبار أن الهدف النهائي ليس إيجاد حلول سياسية للنزاعات الخاصة بكل بلد فحسب، ولكن أيضاً حماية وإنقاذ الأرواح البشرية. وتؤمن تايلند بقوة بإجراء العمليات الإنسانية على أساس الإنسانية والنزاهة، مع العمل أيضاً على تعزيز الثقة والتعاون مع الحكومات المعنية. ففي نهاية المطاف، تتمثل مهمة الأمم المتحدة - جميعنا هنا

بسبب الحروب والكوارث الطبيعية والفقر يخيم علينا أكثر من أي وقت مضى. يجب علينا العمل معاً لمعالجة هذه المسألة بهدف مشترك يتمثل في إحداث تغييرات ملموسة في الوقت المناسب لمن هم في أمس الحاجة.

وعلى النحو المبين في تقارير الأمين العام (A/72/76 و A/72/348 و A/72/358) في إطار هذا البند، فقد تفاقمت الاحتياجات الإنسانية في السنة الماضية، مع تشرّد عدد مثير للصدمة يبلغ ٦٥ مليون شخص في أنحاء العالم بسبب النزاع والعنف، ولا يزال حوالي ٧٠ مليوناً في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. لكن، على الرغم من جهودنا المشتركة، لا تزال هناك عقبات تعترض طريق تقديم المساعدة الإنسانية، من قبيل الوصول المحدود وظروف العمل المخوفة بالمخاطر والافتقار إلى الموارد والإمدادات.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الرجال والنساء الذين عملوا بتفان كأول المستجيبين لتقديم الإغاثة والاستجابة والمساعدة في المجال الإنساني على أرض الواقع. إن جهودهم جديرة بالثناء، وبالتأكيد هي جهود مجدية بالنسبة للمتضررين من الأزمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تعتقد تايلند بقوة أن سلامة وأمن العاملين في المجال الطبي وفي مجال المساعدة الإنسانية وبعثات حفظ السلام يجب أن تكون أولوية قصوى. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للوكالات ذات الصلة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على عملها الجدير بالثناء في تيسير عمليات إنسانية لا حصر لها بشكل فعال في جميع أنحاء العالم.

وتولي تايلند تولى أهمية كبيرة لتوفير المساعدة الإنسانية إلى البلدان المتضررة من الكوارث. لقد خصصنا ميزانية للمساعدات الإنسانية تبلغ حوالي مليون دولار سنوياً، ومنذ عام ٢٠١٢، قمنا بتخصيص تبرع قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار سنوياً للصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ. كما أنشأنا لجنة تنسيق لتقديم

المسلحة. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن، فإن التنفيذ ليس على نحو ما نشدد. ولهذا السبب فإننا نشجع على مبادرة في الجمعية العامة لتنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وكفالة أن هذه الهجمات، قدر الإمكان، لا تفلت من العقاب.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول، وأسفر عن جدول أعمال جديد وفترة للتفكير. وأود على وجه الخصوص أن أسترعي الانتباه إلى مسألة في غاية الأهمية. من المؤسف لكنه مفهوم، أن الحكومات والدول - ونحن منها - نواصل إيلاء اهتمام أكبر للأزمات الإنسانية في عناوين الصحف. فنحن نتابعها بقدر كبير من الاهتمام. ونقوم بتعبئة الموارد. لكنني أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى جميع النزاعات المنسية، ما يسمى النزاعات الطويلة الأمد، التي، للأسف، لا نوليها ما يكفي من اهتمام سياسي أو إنساني. تلك الأزمات ليست أزمات "إنسانية"، إنما هي أزمات سياسية تؤدي إلى كوارث إنسانية كبيرة.

ولذلك السبب، تؤيد إسبانيا من دون تحفظ اقتراح الأمين العام الداعي إلى إصلاح المنظمة والركائز الرئيسية الثلاث بحيث تكون متكاملة تماما.

أخيرا، وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ، أعتقد أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، بات من الواضح أن تغير المناخ يشكل سببا رئيسيا آخر للكوارث الطبيعية، التي أدت إلى أهوال في مناطق مثل منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومنطقة الساحل، والتي يُفترض أنها نتجت عن أنشطة بشرية. ونحن عادة ما نتناول هذه المسائل في الجمعية العامة، ولكنني أود أن أقول مرة أخرى إن وفد بلدي يؤيد كذلك أن يتعامل مجلس الأمن مع المسائل المتصلة بتغير المناخ. وقد أوفت إسبانيا بالتزاماتها في ذلك الصدد كعضو في مجلس الأمن بالمشاركة في اعتماد العديد من المبادرات، التي لا أريد أن أطيل

- في إنقاذ الأرواح وتهيئة ظروف أفضل للناس. إن الأزمات الإنسانية العالمية الراهنة هي في الواقع انعكاس للتحدي الهائل الذي لا يزال يواجهنا. معا فقط سيمكننا إحداث تغيير كبير.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن تايلند لا تزال ملتزمة بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والوكالات المختصة في مواصلة توفير المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):

في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أشير إلى أنه في العام المقبل، للأسف، فإن الأخبار ليست جيدة، إذ سيحتاج ١٣٦ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفي حين أن تلك أخبار مأساوية بالفعل، فإنها ستبدو أسوأ إذا قارنا هذا الرقم مع العدد في العام الماضي، حيث أن ١٣٦ مليونا يمثل زيادة بنسبة ٤ في المائة. وهذا يعني أن ما لدينا من آليات للوقاية والمساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة ببساطة ليست ناجعة كما ينبغي رغم كل الجهود التي نبذلها، نحن الدول الأعضاء الـ ١٩٣ ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. أود أن أثير ثلاث نقاط موجزة.

ما هو السبب الرئيسي للأزمات الإنسانية؟ الجواب، للأسف، هو النزاعات - أفعال الإنسان. وتنشب النزاعات بسبب الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني. نحن نرى الهجمات على المدنيين والعنف الجنسي في النزاعات. نحن نرى كل شيء. ونرى أيضا الهجمات على المدارس والجامعات. وهذا هو السبب في أن إسبانيا، كعضو في مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين، عززت مبادرة اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدعو إلى إنهاء الهجمات ضد المرافق الطبية. من الواضح أن هناك درجة عالية من الإفلات من العقاب في جميع النزاعات

الإجراءات الوقائية حياة الكثير من الناس الذين، لولاها، لسقطوا ضحايا للمجاعات. ووجد المجتمع الدولي صفوفه للتصدي للكوارث الطبيعية المدمرة، مثل إعصاري إيرما وماريا. وقد سرنا كذلك أن نرى إحراز تقدم كبير في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. غير أننا جميعا نعلم أن تلك الجهود ليست كافية. فتدهور الأوضاع الإنسانية في أنحاء عديدة من العالم يقودنا إلى إعادة التفكير في ما ينبغي لنا أن نفعله بطريقة مختلفة لإيجاد حلول أساسية للتحديات التي نواجهها اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على آراء وفد بلدي في هذا الصدد.

أولا، ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا الترابط بين التحديات المتمثلة في التدهور البيئي والتخلف واستمرار أوجه عدم المساواة والتطرف العنيف. فلم يعد بالإمكان فصل الأزمات الإنسانية عن تحديات التنمية أو السلام والأمن. وتستدعي هذه التحديات المترابطة والمتعددة الأبعاد أن تعمل منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها معا بشكل أفضل، مع زيادة التعاون والتنسيق. وينبغي أن يشكل جسر الهوة بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام جزءا هاما من المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو اللجنة التوجيهية التي أنشئت مؤخرا برئاسة نائبة الأمين العام إلى إيجاد سبل ملموسة لتشجيع تحسين التعاون في الميدان فيما يتجاوز المناقشات التي تجري في نيويورك.

وتلتزم كوريا بالاضطلاع بدورها. وقد جرت مناقشة الصلة بين التنمية والعمل الإنساني والسلام بصورة متعمقة خلال المؤتمر الآسيوي المعني ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات المعقود في سول في يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك في استضافة المؤتمر مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد والحكومة الكورية. وعُقدت حلقة عمل متعمقة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام قبل ما يزيد قليلا عن أسبوعين في

الحديث بشأنها الآن غير أنها انطوت على اتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح.

ختاما، أود أن أقول إن إسبانيا ستفي، بطبيعة الحال، بجميع التزاماتها، وأن أحد تحدياتنا المباشرة يتمثل في رؤاستنا لفريق دعم المانحين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠، والذي سنسعى خلاله، كعهدنا دائما، إلى القيام بعملنا على الوجه الأكمل.

السيد وون دويون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

بادئ ذي بدء، أعرب عن عميق تعازينا لشعب تنزانيا وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في خسارتهم المأساوية.

لقد وصل المجتمع الدولي إلى عدد من المحتاجين في هذا العام يفوق عددهم في أي وقت مضى، بما في ذلك توفير مستويات قياسية من التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية. وأدت التحديات الإنسانية الناشئة حديثا، مثل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأزمة الروهينغا في ميانمار، فضلا عن خطر المجاعة والكوارث الطبيعية، إلى تدهور الحالة الإنسانية عامة، على الرغم من جهودنا الجماعية المستمرة. ولفت نظري مقالا طالعته مؤخرا في إحدى الصحف. فقد ذكر أنه بسبب برودة الطقس غير الاعتيادية في كوكس بازار في بنغلاديش، يعاني العديد من الأطفال اللاجئين من الأمراض المتصلة ببرودة الطقس، مثل الالتهاب الرئوي. وهؤلاء الأطفال يتعرضون مباشرة لتلك الأحوال الجوية القاسية ويصابون بالأمراض لأنهم ينامون في مخيمات للاجئين بلا أغطية. إن للنزاعات التي يتسبب فيها الإنسان تأثيرا مدمرا على حياة المتضررين، والفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، هم الذين يعانون أشد المعاناة.

ويبذل المجتمع الدولي جهودا جبارة للتصدي للأزمات الإنسانية غير المسبوقة التي نواجهها اليوم. فقد عززت منظومة الأمم المتحدة جهودها في مجال مكافحة المجاعة. وأنقذت

الأولوية لتلك الفئات الضعيفة في سياستها الإنسانية، وتفي بعناية بالتزامها بزيادة دعمها لها.

ويتطلب حجم الأزمات الإنسانية الحالي ومقدارها تضامن المجتمع الدولي وعمله الجماعي بشكل عاجل. والتنسيق والتعاون الوثيقان بين الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وتعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها الثابت بأن تكون جزءا من ذلك المسعى.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لا تزال الاحتياجات الإنسانية تزداد كل سنة. فقد بلغ عدد الأشخاص الذين شُردوا قسرا - لأنهم اضطروا إلى الفرار إما بسبب العنف أو بسبب الكوارث - رقما قياسيا. وكثيرا ما يكون المدنيون والعاملون في المجال الإنساني أهدافا للهجمات. وتزايد صعوبة إيصال المساعدة الإنسانية وغير ذلك من أنواع المساعدة للمحتاجين، أو توفير الحماية لهم. ويجب على المجتمع الدولي الاتفاق على استجابة حازمة وموحدة في مواجهة تلك الحقائق. ويجب أن تنعكس مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم في هذه الاستجابة. وأود أن أشدد على النقاط الأساسية الثلاث التالية:

أولا، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، نؤكد من جديد أنه يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال من أجل حماية ومساعدة الأشخاص المحتاجين.

ثانيا، إن القانون الإنساني الدولي الإطار القانوني المقبول عالميا يمثل عنصرا رئيسيا في حماية جميع الضحايا في النزاعات المسلحة وتقديم المساعدة الإنسانية. ومن الضروري أن تحترم جميع أطراف النزاع هذا الإطار القانوني. إن التحديات التي تتطلب استجابة مشتركة هي تحديات كبيرة. ينبغي كفالة الوصول إلى المحتاجين. كذلك يجب تعزيز حماية الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى. في ضوء عدد الصراعات المسلحة التي تُنتهك فيها بشكل منهجي قواعد القانون الإنساني الدولي،

سول حيث استضافها مركز سياسات الشراكات الإنمائية العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتبادل خلالها خبراء من مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أفكارا عملية جدا.

ثانيا، يمكن إحداث أثر حقيقي فيما يتعلق بالإجراءات الإنسانية من خلال تحسين الكفاءة العامة لمنظومة العمل الإنساني. وتوفر مبادرة طريقة العمل الجديدة التي يطبقها مركز سياسات الشراكات الإنمائية العالمية توجيهات هامة للدول الأعضاء والوكالات المعنية لتعزيز النظام الإيكولوجي برمته. ويسرنا أن نرى إحراز تقدم كبير في تفعيل طريقة العمل الجديدة. ولا يمكن تحقيق الجهود الجماعية بطريقة العمل الجديدة إلا إذا جرى تكييف هيكل التمويل للسماح بالمرونة اللازمة والقدرة على التنبؤ.

ويسرنا، في ذلك الصدد، أن يولي المجتمع الدولي اهتماما متزايدا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - على الرغم من أنها ليست كافية. ولم تكتف كوريا في هذه السنة بزيادة الميزانية المخصصة للعمل الإنساني بواقع الضعف تقريبا مقارنة بالسنة الماضية، بل إنها أعطت أيضا الأولوية لتحسين نوعية التمويل بزيادة دعمها للصناديق القطرية المشتركة والصناديق المواضيعية الإنسانية غير المخصصة التي تديرها الصناديق والبرامج زيادة كبيرة.

ثالثا، ينبغي منح الأولوية في تقديم المساعدة الإنسانية للأنشطة المعنية بإنقاذ حياة الناس الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. ولا يمكننا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون مضاعفة الجهود للوصول أولا إلى أولئك الذين يمكن أن يتخلفوا كثيرا عن الركب بخلاف ذلك. ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد خطر العنف الجنساني ضد النساء والفتيات في الأزمات. وتعطي كوريا

للمجتمع الدولي التمسك بمفهوم المجتمع الذي يتقاسم مستقبل البشرية، وتعزيز توافق الآراء، وأن نكون متحدين، وأن نعمل في تعاون وأن نعالج الأعراض والأسباب الجذرية في جهودنا المشتركة للتصدي للحالة الإنسانية الخطيرة المتزايدة. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تشدد على النقاط التالية.

أولاً، من الضروري احترام القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية من أجل الاضطلاع بالعمل الإنساني الفعال. إن الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات ذات الأولوية في البلدان المتلقية للمساعدة واحترام قيادتها تكفل تقديم الإغاثة الإنسانية الفعالة من جانب المجتمع الدولي. ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية الدولية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٨٢/٤٦، ويجب احترام السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للبلدان المستفيدة والتقيد بالمبادئ الإنسانية وبالحياد والنزاهة. ويجب الامتثال للقانون الدولي وقوانين البلد المضيف، وتجنب تسييس المسائل الإنسانية والالتزام بالطابع غير العسكري للإغاثة الإنسانية. يجب على الأطراف في النزاعات المسلحة احترام القانون الإنساني الدولي، والوفاء بالتزامها بحماية المدنيين، فضلاً عن الموظفين الطبيين والمرافق الطبية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ثانياً، من الضروري تعزيز التنمية وصون السلام لكون ذلك من شأنه تخفيض الطلب من الناحية الأساسية على الإغاثة الإنسانية. وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات المسلحة، في حين أن الفقر يشكل السبب الجذري للاضطراب والصراع. بينما يفي المجتمع الدولي على نحو فعال بالمطالب الإنسانية القصيرة الأجل، يحتاج إلى زيادة الاستثمار في التنمية الشاملة للنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وهناك حاجة إلى مساعدة البلدان النامية بقوة للقضاء على الفقر، وتحسين سُبل عيش الناس وزيادة قدرتهم

ويتزايد فيها عدد الهجمات على المستشفيات والمدارس، يصبح من واجبنا أن نعزز الحماية لجميع ضحايا النزاعات المسلحة والموظفين الطبيين، كما تتطلب منا اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية تتطلب أن نفعل. إن الأعمال التي نشهدها اليوم في بعض الصراعات المسلحة تحدث حالة من السخط وتلقي بثقلها على ضميرنا الجماعي. يجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

ثالثاً، إن ظاهرة التشريد القسري بسبب الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ أو الصراعات المسلحة تتطلب التنسيق الوثيق بين مختلف آليات المساعدة الإنسانية والتنمية، فضلاً عن بناء السلام، والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. نحن بحاجة إلى نهج، يجمع بين الوقاية والحماية والقدرة على الصمود.

بالنظر إلى التحديات الإنسانية الهائلة التي نواجهها حالياً، يُعتبر التقدم المحرز هذا العام في سياق مشاريع قرارات اليوم دلالة مشجعة. ومع ذلك، نلاحظ أن النصوص التي سنعتمدها اليوم لا تزال عاجزة عن تلبية متطلبات الحالة الإنسانية العالمية، لا سيما من حيث وصول المساعدات الإنسانية والتكامل بين النهجين الإنساني والإنمائي. وإلى جانب مشاريع القرارات، من المهم الإشارة إلى أن الاحتياجات الإنسانية التي نواجهها اليوم ستتناقص انخفاضاً كبيراً إذا ما عملت أطراف الصراعات المسلحة على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ومع ذلك، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه العميق للممثلين الذين يسروا مختلف مشاريع القرارات. فقد بذل الميسرون كل جهد للتوصل إلى القرارات بتوافق الآراء، مما يشهد على وحدة الدول في مواجهة الاحتياجات الإنسانية.

السيدة لولو جين (الصين) (تكلمت بالصينية): لا تزال الحالة الإنسانية الدولية الراهنة خطيرة، مع استمرار ارتفاع الطلب على المساعدة الإنسانية. فالعاملون في المجال الإنساني يعملون بلا كلل، ومن ثم يسهمون في الاستجابة الإنسانية. وينبغي

مبالغ كبيرة من المعونة الإنسانية الطارئة إلى عشرات البلدان. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الحكومة الصينية فورا الإغاثة الطارئة النقدية والعينية لمساعدة نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن وبلدان أخرى على التعامل مع المجاعة؛ وكذلك قدمنا المساعدة إلى دومينيكا، أنتيغوا وبربودا وكوبا لمواجهة الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي؛ وإلى المكسيك وإيران والعراق لمواجهة الزلازل. وهكذا، قدمنا دعما قويا إلى تلك البلدان المنكوبة بالكوارث في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر تلك الكوارث وإعادة بناء المنازل في أقرب وقت ممكن.

إن الحكومة الصينية مستعدة للعمل، قدر الإمكان، مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة تقديم مختلف أشكال المساعدة إلى البلدان المتضررة من الكوارث، والاضطلاع بدور فاعل في الأنشطة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، ومواصلة تعميق التعاون الدولي والتبادل من أجل تعزيز القدرة الجماعية للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وتقديم الإغاثة، وزيادة إسهامها في القضية الإنسانية الدولية.

بالنظر إلى التحديات المتعددة التي تواجه المجتمع البشري، يتعين على شعوب جميع البلدان أن تتحد وأن تعمل معا لبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك المتسم بالانفتاح والشمولية والنظافة والجمال.

السيدة بليس (كندا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، تود كندا أن تشدد على المناخ البناء لتبادلاتنا خلال السنة الماضية، وأن تشكر الميسرين والوفود على ما أظهروه من تضامن ومرونة وروح توفيقية خلال المفاوضات. إن نصوص مشاريع القرارات التي ستعتمد تبث برسالة واضحة وتعتبر شهادة على الحالات الإنسانية الخطيرة السائدة بينما نجتمع هنا اليوم.

وفي هذه السنة واجه المجتمع الإنساني الدولي مرة أخرى تحديات عديدة. نظرا لطول وشدة الصراعات المسلحة الحالية، ولا يزال الملايين من الناس يعيشون في حالات تشرد طال

على التنمية الذاتية من أجل تحقيق التنمية المشتركة، وتعزيز السلام الدائم. نحث بالبلدان المتقدمة النمو الوفاء بفعالية بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والامتناع عن خفض الموارد المخصصة للتنمية، والعمل في نفس الوقت على زيادة الموارد الإنسانية.

ثالثا، من الضروري تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لتمكينها من التعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية. خلال السنة الماضية، تسببت الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات والزلازل، بخسائر كبيرة في الممتلكات وألحقت خسائر بشرية، وأدى تغير المناخ إلى تفاقم الآثار السلبية للكوارث. إن البلدان النامية مقيدة بسبب عدم كفاية القدرات والموارد الغوثية في حالات الكوارث. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان المتضررة، بما يتماشى مع الظروف والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني، بغية تعزيز قدرتها على تدبر المخاطر والقدرة على الصمود. وينبغي له أن يساعد البلدان المتضررة في إنشاء الهياكل الأساسية من أجل توفير أساس متين للانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

رابعا، من الضروري العمل معا لدعم الأمم المتحدة في دورها الريادي في أعمال الإغاثة الإنسانية. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم بنشاط جهود الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تماشيا مع ولايته، ينبغي له أن يحسن كفاءته وأن يؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية، وأن يعمل على إنشاء وتحسين الشراكات التعاونية بقيادة الدول الأعضاء، وتعزيز التأزر في تقديم المساعدة الإنسانية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وفقا للاحتياجات الفعلية والأولويات التي تحددها الحكومات والشعوب المتلقية للمساعدات.

تولي الصين أهمية كبرى للمساعدة الإنسانية الدولية، وتشارك في هذا المجال بفعالية. ففي السنوات الأخيرة، قدمنا

النسوية، التي تشمل ضمن أولوياتها تعزيز الأعمال الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني.

تضع كندا أيضا النساء والفتيات في صميم جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وفي الشهر الماضي تحديدا، أعلنت كندا مبادرتين رئيسيتين للمساعدة على تحقيق تلك الخطة.

المبادرة الأولى خطة عمل كندا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن والتي ستدعم زيادة تمثيل المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جميع جهود السلام والأمن الأخرى. وستدعم أيضا حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ والصراع.

أما المبادرة الثانية التي أطلقتها كندا، وأيدها ٥٧ بلدا، فهي مبادئ فانكوفر، وهي مجموعة من الالتزامات السياسية الرامية إلى تعزيز قدرة الموظفين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على منع تجنيد واستخدام الفتيات والفتيان في حالات الصراع المسلح. وأشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد تلك المبادرة أن تفعل ذلك.

ثانيا، ينبغي أن نعمل معا من أجل تقليص التشريد القسري. أما وقد بلغ عدد الأشخاص الذين شردوا من ديارهم قسرا قياسية من أرقاما قياسية في جميع أنحاء العالم، فقد أصبح ر التشرد إحدى المسائل العالمية الملحة في عصرنا. إن عمليات الاتفاق العالمي، وكذلك حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي في العام القادم، يتيح فرصا حقيقية للمضي قدما في تحديد النهج الجماعية للتصدي للتشرد والنهوض بها لتناول مسألة التشريد على نحو أفضل.

ثالثا، ينبغي أن نبذل جهودا متعددة للتمكين من زيادة المساعدات الإنسانية. ففي هذه السنة وحدها، يوجد ٢٠ مليون شخص يواجهون المجاعة أو انعدام شديد في الأمن الغذائي

أمدتها. إن المجاعات وانعدام الأمن الغذائي التي بلغت مستويات غير مسبوقة قد تفاقت بسبب النزاعات. أما تغير المناخ فقد أدى إلى زيادة خطر الظواهر الجوية القاسية.

أدت الأزمات الحالية إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. وفي هذه السنة وحدها، بلغت النداءات الإنسانية ٢٣,٥ بليون دولار ممن أجل تلبية احتياجات أكثر من ١٠٠ مليون شخص.

لقد قدمت كندا حتى الآن، في عام ٢٠١٧، مبلغ ٥٣٢,٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للاستجابة للأزمات. غير أنه لا تزال هناك بعض الفجوات في التمويل. ويجب الاعتراف بذلك. ويتعين على المجتمع الدولي العمل معا لإيجاد طريقة أذكى وأكثر كفاءة لتقديم المساعدة الإنسانية.

ولا بدّ لنا من معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. فمنع نشوب الأزمات أقل تكلفة وأكثر فعالية من التصدي لها. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية المساعدة المقدمة للبلدان لبناء مؤسسات قادرة على الصمود وتهيئة الظروف المؤاتية للسلام الدائم.

أخيرا، يجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بتلبية احتياجات المتضررين من الصراعات أو الأزمات الإنسانية الأخرى. ويمكننا أن نفعل ذلك بطرق عدة.

(تكلمت بالإنكليزية)

أولا، ينبغي أن نعمل على تلبية احتياجات النساء والفتيات. إننا نعلم أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما ضد النساء والفتيات، يزداد سوءاً أثناء الصراعات والكوارث الطبيعية. ويمكن أن تؤدي حالات الطوارئ أيضا إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والجنسانية للنساء والأطفال، التي ما فتئوا يعانون منها إلى حد كبير بعد انتهاء الأزمة. وبغية عكس هذا الاتجاه، شرعت كندا في سياسة المساعدة الدولية

وقيم، ولا نزال ملتزمين بالعمل لتعزيز احترام معايير الحماية التي تمكنهم من الاستمرار في أداء عملهم المنقذ للحياة.

السيدة الفصّام (الكويت): يسر وفد بلدي المشاركة في هذا البند من جدول الأعمال المعنون: "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية تقدير كل من يمد يد العون لتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية، وإيماننا من بلدي المعروف، منذ إنشائه، بحبه للعمل الخيري، أضحت معالم السياسة الخارجية للبلاد بما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية.

تأييداً لما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها المعنية وتقريرها عن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وموظفي الأمم المتحدة الآخرين والمنظمات غير الحكومية، نؤكد على أهمية هذا العمل الجماعي التي تقع مسؤولية الاضطلاع به على عاتق المجتمع الدولي وفقاً للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. كما نعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لمعالي رئيس الجمعية العامة السيد ميروسلاف لاجاك، على دعمه ومساندته في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

تحدد دولة الكويت تأكيدها على أهمية تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة على جناح السرعة في حالات الكوارث والأزمات إلى المناطق المنكوبة، من أجل إنقاذ الأرواح المهددة، لا سيما أننا نشهد اليوم تزايداً في الصراعات والكوارث حول العالم، الأمر الذي يستوجب شراكة دولية وحشد جميع الجهود المشتركة.

انطلاقاً من إيمان دولة الكويت بأهمية هذا الجانب، وتحسباً لتعاونها التام في تنمية الروابط الإنسانية بين جميع الدول في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، والحالات الطارئة، وأخذاً في الاعتبار المعوقات والصعوبات التي قد تعترض وصول

أعلى مستويات مختلفة في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وعلى الرغم من أن تلك الأزمات الغذائية تختلف اختلافاً كبيراً من حيث طبيعتها، فقد تفاقمت بسبب صراعات من صنع الإنسان. فالعوائق التي تعترض إمكانية الوصول والقيود البيروقراطية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم العاملون في القطاع الطبي، كلها تعني في نهاية المطاف حرمانهم من المساعدة المنقذة للحياة. ومن هنا، تشعر كندا ببالغ الانزعاج لأن اللغة المستخدمة بشأن وصول المساعدات الإنسانية لا نزال تواجه مقاومة طوال المفاوضات. إنّ إتاحة المساعدات الإنسانية وتيسير وصولها على نحو سريع وآمن ومن دون عوائق ليست من الصواب فقط، بل إنها مسألة تتعلق بالقانون الإنساني الدولي.

هذا يقودني إلى الطريقة الرابعة والأخيرة التي تمكنا على نحو أفضل من تلبية احتياجات الأشخاص في حالات الصراعات، وبالتحديد، من خلال التمسك بالتزامنا الدولي باحترام القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يسر كندا أن ترى إشارات قوية في جميع القرارات إلى حماية الرعاية الصحية والعاملين في القطاع الطبي أثناء الصراعات المسلحة. فلا ينبغي أن يتعرض العاملون في القطاع الإنساني والطبي لخطر الإصابة أو القتل أثناء عملهم من أجل إنقاذ حياة الآخرين.

لذلك يظل القانون الإنساني الدولي مهماً كما كان على الدوام. وحيثما يُنتهك القانون الإنساني الدولي، يجب علينا جميعاً أن نقوم بدورنا في المساعدة على كفالة المساءلة. وكندا فخورة بأن تؤكد من جديد التزامها بحماية المدنيين من خلال إعمال القانون الإنساني الدولي.

ختاماً، تود كندا أن تشكر موظفي الأمم المتحدة المحليين والدوليين العاملين في المجال الإنساني وفي القطاع الطبي على استمرار تفانيهم في إيصال المساعدات المنقذة للحياة، وغالباً ما يجري ذلك في بيئات صعبة للغاية. إنهم يقومون بعمل ملهم

السيدة بليك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/72/L.22، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، ومشروع القرار A/72/L.24، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ". ونرحب أيضا باستمرار اهتمام الجمعية العامة بالمسألة الهامة المتمثلة في التعاون بشأن المساعدة الإنسانية والكوارث الطبيعية.

في الأسبوع الماضي أصدرت الأمم المتحدة التقرير المعنون "لحة عالمية إنسانية شاملة ٢٠١٨". العناصر الرئيسية لذلك التقرير مثيرة للقلق. في المجموع، سيحتاج ١٣٦ مليون شخص في أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية والحماية في السنة المقبلة، وتقدر الأمم المتحدة أن منظمات الإغاثة ستحتاج حوالي ٢٢,٥ بليون دولار لتقديم المساعدة إلى ٩١ مليون شخص فقط من أولئك المحتاجين. ومرة أخرى، سيظل النزاع هو السبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية، والعنف طويل الأمد سيحجر الناس على الفرار من ديارهم ويحرمهم من الحصول على ما يكفي من الغذاء ويسلبهم سبل العيش.

وباعتماد مشاريع قرارات اليوم، فإن الجمعية العامة ستؤدي دورا حاسم الأهمية في معالجة التحديات بالتأكيد مجددا على المهمة الحيوية للأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وإبراز الكيفية التي يمكن بها للمنظمة ومنظمات الإغاثة الأخرى أن تتخذ خطوات لتحسين مساعدة المحتاجين وضمان الاستفادة قدر الإمكان من الموارد الشحيحة. وتوضح مشاريع القرارات أيضا كيف يمكن للدول الأعضاء أن تدعم بشكل أفضل الأعمال المنقذة للحياة لدوائر العمل الإنساني وتؤكد مجددا أهمية القوانين والمعايير الدولية التي تهدف إلى حماية المتضررين من النزاعات والكوارث.

فرق ومواد الإغاثة للضحايا، والتصدي لتلك الحالات على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، في عام ١٩٨٩، انضم بلدي إلى "اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة"، وفي عام ٢٠١٦، انضم أيضا إلى "الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة". وتنص مواد الاتفاقيتين على ما يلي:

أولا، إعفاء مواد الإغاثة المرسلة إلى الدول المنكوبة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أو ضرائب أخرى في مراكز الحدود الجوية والبرية والبحرية؛ ثانيا، احترام القوانين والأنظمة الوطنية، والتعاون الفني فيما بين الدول الأطراف مع المنظمات العربية المتخصصة في مجال إدارة ومواجهة الكوارث؛ ثالثا، تنظيم وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ أعمال الإغاثة، والاستجابة السريعة والفورية لنقل الخبراء المختصين والأشخاص المشاركين لتقديم المساعدات والمعدات من وإلى أراضي الدول الأطراف المتضررة، وتيسير عبورها الحدود؛ رابعا، منح كل وسائل النقل الوطنية المدنية والعسكرية التراخيص والتسهيلات اللازمة لزيادة عدد رحلاتها، بما في ذلك حق المرور والهبوط والرسو في أراضي وأجواء وموانئ الدول الأطراف ليتسنى نقل مواد الإغاثة إلى الجهات المنكوبة بأقصى سرعة ممكنة.

في الختام، يتقدم وفد دولة الكويت بالشكر لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية على جهودهم الحثيثة في الاضطلاع بمهامهم الإنسانية. كذلك نأمل في تحقيق عالم يتسم باستجابة إنسانية ذات كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات المتغيرة.

وفي الختام، يتقدم وفد دولة الكويت بالشكر لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية على جهودهم الحثيثة في تنفيذ أنشطتهم الإنسانية، كما نتطلع إلى تحقيق عالم يتسم باستجابة إنسانية ذات كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات المتغيرة.

التزامات مالية. وفيما يتعلق بإعادة تأكيد خطة عام ٢٠٣٠، فإن الولايات المتحدة تعترف بما بوصفها إطارا علميا للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل من أجل السلام والرخاء على الصعيد العالمي. ونشيد بالدعوة إلى المسؤولية المشتركة في الخطة ونشدد على أن لجميع البلدان دورا تضطلع به لتحقيق رؤيتها.

ونؤيد بقوة أيضا المسؤولية الوطنية، التي جرى التشديد عليها في الخطة. بيد أن لكل بلد أولوياته الإنمائية الخاصة، ونؤكد أنه على البلدان أن تعمل صوب التنفيذ وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية. كما نسلط الضوء على الاعتراف المتبادل بالفقرة ٥٨ من خطة عام ٢٠٣٠ التي تفيد بأن تنفيذ الخطة يجب أن يحترم ولا يخل بالولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، وألا يخل أو يشكل سابقة لقرارات وإجراءات جارية في محافل أخرى. فعلى سبيل المثال، لا تمثل الخطة التزاما بتوفير منفذ جديد للسوق للسلع أو الخدمات. ولا تفسر الخطة أو تغير أي من قرارات أو اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ونغتني هذه الفرصة لتقديم توضيحات هامة فيما يتعلق بإعادة التأكيد على خطة عمل أديس أبابا ومشروع القرار الإنساني الجامع. نحن نلاحظ على وجه التحديد أن الكثير من العبارات المتصلة بالتجارة في خطة العمل قد تجاوزتها الأحداث التي وقعت منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ وباتت غير ذي شأن. بل إن بعض الأحداث المتداخلة وقعت بعد بضعة أشهر من صدور الوثيقة الختامية. ولذلك، فإن أي إعادة تأكيد على الوثيقة الختامية لا محل لها في العمل والمفاوضات الجارية فيما يتعلق بالتجارة. ونشير إلى أن الولايات المتحدة، في ٤ آب/أغسطس، أبلغت الأمم المتحدة، الجهة الوديعة، بأنها تعترم الانسحاب من اتفاق باريس حالما يصبح من حقها القيام بذلك، بما يتسق مع

وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة يوجه رسالة هامة تعرب عن القلق والتضامن إلى أولئك الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة إلى ملايين الناس الذين يعانون نتيجة للأزمات الإنسانية في أنحاء العالم. في السنوات الأخيرة، كان هناك عدد كبير جدا من الوفيات والإصابات الأخرى بين صفوف العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون للوصول إلى الناس المحتاجين. وفي بعض الحالات، جرى استهداف الموظفين الطبيين والعاملين في مجال تقديم المعونة عمدا. ولهذا السبب، يسرنا أن نؤيد مشروع القرار ونعرب عن خالص امتناننا ودعمنا للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في العديد من أخطر الأماكن في العالم.

وبالمثل، نرحب بإدراج عبارات في مشروع القرار بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ للتأكيد على أهمية تقييم الاحتياجات المنسقة والشاملة، وهو ما يساعدنا على تحسين فهم أشد الاحتياجات إلحاحا على أرض الواقع والاستجابة لها على نحو أفضل. إن إجراء تقييمات مشتركة نزيهة وفي حينها للاحتياجات وتحديد أولويات خطط الاستجابة الإنسانية القائمة على الاحتياجات وتدابير الحد من التحايل والهدر وإساءة الاستعمال هي أيضا بالغة الأهمية لكفالة وصول الموارد المالية وغيرها من الموارد الشحيحة إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

وعلى الرغم من أننا نرحب باعتماد مشاريع القرارات، فإننا نود أن نغتني هذه الفرصة لتقديم توضيحات مهمة بشأن بعض عناصرها.

نشدد على أن قرارات الجمعية العامة، والعديد من الوثائق الختامية المشار إليها، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، هي وثائق غير ملزمة لا تنشئ حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي أو تفرض على الدول

الدول التي هي أطراف فيها. إن الولايات المتحدة تسعى دائما إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني، وكبدأ من مبادئ السياسة التي تسعى إلى تشجيع امتثال الآخرين لقانون الحرب. وعلى الرغم من حدوث انتهاكات للقانون أثناء النزاع المسلح، فإن الولايات المتحدة تعتقد اعتقادا راسخا أن الغالبية العظمى من الدول تبذل باستمرار الجهود بحسن نية لتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ونعتقد أن تركيز المجتمع الدولي على ما يتصور من مخالفات ومظالم خلال النزاعات المسلحة هو أساسا بسبب قوة القانون الدولي الإنساني، وليس لأن القانون الدولي الإنساني تأكل أو معيب. غير أن الولايات المتحدة تسلم بأنه عندما يجري تجاهل القانون الدولي الإنساني يزداد حجم المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وهي لذلك تؤكد على أهمية حماية المدنيين. وكمسألة من مسائل السياسة العامة، ترحب الولايات المتحدة بالتركيز على هذه المسائل في مشاريع القرارات. وسيظل الامتثال للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف أساسيا للجهود الرامية إلى الحد من حجم المعاناة البشرية الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على أن النزاع والقيود المفروضة على الوصول، وليس تقلب أسعار السلع الأساسية، هي المسببات الرئيسية للمجاعة والأزمات الإنسانية.

وأخيرا، نعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي حصول المرأة على نحو متكافئ على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية. ونظل ملتزمين بالمبادئ الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكما سبق توضحه منذ سنوات عديدة، هناك توافق دولي في الآراء على أن تلك الوثائق لا تنشئ حقوقا دولية جديدة، بما في ذلك الحق في الإجهاض. نحن لا نعترف بالإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، ولا نؤيد الإجهاض فيما نقدم من مساعدة في مجال الصحة الإنجابية.

أحكام الاتفاق، إلا إذا تمكن الرئيس من تحديد شروط مناسبة للتفاعل من جديد بشأنه.

وبينما يجري استعراض سياستنا فيما يتعلق بالمناخ، يجب أن نشير إلى شواغلنا فيما يتعلق بالعبارات المتصلة باتفاق باريس وتغير المناخ في العديد من مشاريع القرارات التي تنظر فيها الجمعية. وعلاوة على ذلك، فإن العبارات المتعلقة بتغير المناخ في مشروع القرار هذا لا تخل بموقف الولايات المتحدة المتطور بشأن هذه المسألة. نحن ندرك أن تغير المناخ تحد عالمي معقد ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع الآخرين بشأن هذه المسألة. ونكرر أيضا آراءنا بشأن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث الواردة في شرح الموقف الذي قدمته الولايات المتحدة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق باللغة في مشروع القرار الجامع الذي يؤكد من جديد إعلان نيويورك، فإننا نكرر الآراء المعرب عنها في تعليل موقف الولايات المتحدة بشأن تلك الوثيقة فيما يتعلق بالمجرة، وهو يرد في الوثيقة A/71/415.

وعلاوة على ذلك، تفهم الولايات المتحدة أن قرارات الجمعية العامة لا تدخل تغييرات على القانون الدولي التقليدي أو العربي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولكي نكون واضحين، مع الإشارة بصفة خاصة إلى مشروع القرار الذي يركز على الكوارث الطبيعية، فإن حدوث الكوارث الطبيعية لا يؤدي إلى بدء تطبيق القانون الدولي للنزاعات المسلحة. كما أننا لا نرى أن أي من مشاريع القرارات الثلاث أو القرارات الأخرى للجمعية، يعني أنه يجب على الدول أن تنضم إلى الصكوك الدولية التي هي ليست أطرافا فيها أو تنفذ الالتزامات المنبثقة عنها.

وتفهم الولايات المتحدة أيضا أن أي إعادة تأكيد على وثائق سابقة لا تنطبق إلا على الدول التي أكدت عليها في البداية - وفي حالة المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية، على

أزمات إنسانية بسبب الكوارث الطبيعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نعمل على تكييف أطرنا التنظيمية والقانونية وتحسين فهمنا لمخاطر الكوارث، بما في ذلك تحليل المخاطر على جميع مستويات التخطيط في بلداننا وخفض المستويات الحالية للضعف والتهديدات والمخاطر وتقليل التعرض للمخاطر في مكان العمل وتجنب عودة ظهور المخاطر بعد انتهاء الكوارث وضمان استدامة الاستثمارات الجديدة في تحليلات المخاطر وزيادة قدرة الهياكل الأساسية الصحية على الصمود.

ونود أيضاً أن نرحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار الجامع A/72/L.24 إلى المساهمات المقدمة أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، والذي استهدف الدعوة للعمل والالتزام في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والفقر والنزاعات، بل وعدم المساواة. ونقدر نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقرير المتابعة الأول بشأن التعهدات التي قُطعت خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ونشدد على وجهة العديد من استنتاجات تلك المبادرة التي أدت - بالرغم من أنه لم يصدر بها تكليف عن الجمعية العامة - إلى مقترحات بشأن جوانب المساعدة والتركيز على الوقاية وطرائق خفض التكاليف وتمكين الجهات المحلية الفاعلة في المجال الإنساني، والتي لا ينبغي لأعضاء الجمعية تجاهلها، بل يجب إدماجها في ولايات حكومية دولية محددة.

ما برحت السلفادور ومنطقة أمريكا الوسطى بأسرها تتأثران بشكل متزايد ومتكرر بظواهر الرطوبة الجوية الحادة المرتبطة بتغير المناخ وظاهرة النينو، مثل الجفاف والفيضانات، التي أدت إلى حالات طوارئ إنسانية وتشرد وانعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان بسبب المناخ. وفي هذا الصدد، نود التأكيد مرة أخرى على مضمون القرار ١١٠/٧٠ بشأن دورة النينو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وندعو الجمعية العامة إلى مواصلة إيلاء الاهتمام لتلك المسألة، في مناقشتها بشأن الوقاية من الكوارث

وأود أنؤكد مجدداً أن الولايات المتحدة ليست أكبر الجهات المانحة الإنسانية فحسب، بل إنها أيضاً أكبر الجهات المانحة في العالم للمساعدات الثنائية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وهي تعتقد أنه في حالات الطوارئ الإنسانية، يمكن أن يكون حصول النساء على الرعاية الصحية منقذاً للحياة وينبغي أن تكون متاحة منذ بداية حالة الطوارئ فصاعداً، كلما أمكن ذلك.

ونطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نرحب بتقارير الأمين العام (A/72/76)، و A/72/348، و A/72/358، بشأن هذا الموضوع، وكذلك بشأن مشاريع القرارات الأربعة المقرر اعتمادها، والتي تم تقديم أحدها (A/72/L.23) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فيما يسرت السويد مشروعاً آخر (A/72/L.24)، والذي يشرف بلدي بالمشاركة في تقديمه، وعرض ممثل إستونيا المشروعين الآخرين (A/72/L.22 و A/72/L.25) بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ترحب السلفادور باعتماد مشاريع القرارات هذه، والتي نأمل أن تسهم، من بين جملة أمور، في الترويج لنهج أكثر شمولاً وتشاورياً بقدر أكبر إزاء المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز التحالفات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛ وتحسين كفاءة المساعدة وفعاليتها؛ وتعزيز قدرات البلدان النامية؛ وتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنفيذ ممارسات مبتكرة قائمة على المعرفة؛ ووضع حلول مستدامة من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنقاذ مزيد من الأرواح على الصعيد المحلي.

كما نود أن نسلط الضوء على دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن تصميمنا القوي على تنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث وتجنب حدوث

للحالات الإنسانية. ويمكن أن يؤدي هذا أيضا إلى فشل الاتفاق السياسي أو تعطيل تنفيذ الاتفاقات القائمة. ولا يفوتنا أن ننوه باعتزام الأمين العام العودة إلى الوقاية باعتبارها أحد الأدوار الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، من خلال الاقتراح الذي قدمه بشأن الإصلاح الإداري وركيزة السلام والأمن.

إن أفضل حلفائنا في منع نشوب الأزمات الإنسانية والحد من آثارها عند نشوبها بصورة مؤسفة هو التنفيذ الصارم للسياسات الإنمائية من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - بما في ذلك الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تعزيز واحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تلك المتعلقة بفئات محددة من السكان في حالات الضعف، وتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي الحقيقي والدفاع عنهما، إدراكا لمسؤولياتنا الداخلية والدولية المشتركة وإن كانت متباينة.

وتكرر السلفادور شكرها لجميع الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في المفاوضات بشأن مشاريع القرارات الأربعة التي سنعملها اليوم، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والهيئات والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة في ما يتخذونه من إجراءات للاستجابة والوقاية. كما يأمل بلدنا استمرار المشاركة النشطة في ضرورة إنشاء النظام الإنساني العالمي وتحسينه، ويأمل أن يظل الدعم الدولي لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة أمريكا الوسطى ثابتا عند الضرورة.

السيد سينيولي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقاريره (A/72/76 و A/72/348 و A/72/358) عن الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما أود أن أشيد بالجهود التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في عملها المنقذ للحياة، وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

والمساعدة الإنسانية على حد سواء. وبالمثل، فإننا نحث الجمعية على أن تعي على نحو متزايد أثر الكوارث الصغيرة النطاق والبطيئة الحركة التي تؤدي، على الرغم من عدم إثارة اهتمام دولي واسع النطاق، إلى أضرار واسعة النطاق لا يمكن تداركها في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلداننا. وينبغي أيضا أن تكون هذه الجهود مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمليات الداخلية والتعاون الدولي من أجل التكيف مع تغير المناخ.

ونذكر أنه من الضروري تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العمل الإنساني على الصعيد الإقليمي، ونشدد على دور الاجتماعات الإقليمية بشأن آليات المساعدة الإنسانية الدولية من أجل نشر الرسالة والأهداف والأدوات التي يتيحها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للدول من أجل إدارة المساعدة الإنسانية على نحو أفضل.

إن المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم تتطلب احترام القانون الدولي الإنساني، وهو مجموعة من القوانين التي تم تجاهلها والتقليل من شأنها في السنوات الأخيرة في أماكن كثيرة جدا على كوكب الأرض، عصفت بها أزمات إنسانية لم تنجم عن ويلات الطبيعة، وإنما عن نزاعات مسلحة. ولذلك، تؤيد السلفادور العملية الجارية منذ أمد طويل في جنيف والتي يقوم بها الميسران المشاركان من سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف إنشاء آلية تكفل على نحو أكثر تحديدا احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، في ضوء اعتمادها في المؤتمر الدولي القادم للصليب الأحمر في غضون سنتين.

ومن خلال اعتماد مشاريع القرارات اليوم، فإننا نشارك في بناء برنامج إنساني للحاضر أكثر فعالية وشمولا، مما سيسهم في تحسين الاستجابة للحالات الإنسانية وإعدادنا لمواجهة التحديات المستقبلية. وهذا أمر ضروري نظرا لأن نشوء الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث أو النزاعات غالبا ما ينجم عن الإخفاقات في الوقاية منها وعدم فعالية الاستجابة الفورية

الإنساني، مثل الرئاسة التركية لإدارة الكوارث وحالات الطوارئ، ومديرية الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، والهلال الأحمر التركي، والمنظمات غير الحكومية العاملة لدينا، يواصلون أداء واجبهم بتفانٍ لمساعدة المشردين الذين نستضيفهم في بلدنا أو المحتاجين في مختلف أنحاء العالم، مثل الصومال، وميانمار، وبنغلاديش، والعراق.

وفي الواقع، هذه هي أيضا نفس الفرضية التي أدت إلى دعم تركيا بقوة لتنظيم أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني منذ بدايته. وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني باسطنبول، المعقد في أيار/مايو ٢٠١٦، تجمع ٩ ٠٠٠ ممثل من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة وتعهدوا بأكثر من ٣ ٧٠٠ التزام لتحقيق التغييرات الطموحة التي تدعو إليها خطة عمل من أجل الإنسانية. وفي اسطنبول، أعلننا تأييدنا للالتزامات في المسؤوليات الأساسية الخمس المبينة في تلك الخطة وتعهدنا بالتزامات وطنية من أجل تحقيق تلك الغاية. ويسر تركيا أن تلاحظ أن الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني هي التي تدفع عملية التغيير. وفي ذلك الصدد، أود التشديد على بعضها.

إن الجهود لتجاوز الفجوة الإنمائية الإنسانية من خلال اتباع طريقة عمل جديدة تكتسب زخماً. وتتلقى السياسة العامة والعمل على الصعيد الميداني تحقيقاً لتلك الغاية، اللذين تسهم فيهما تركيا، دعماً قوياً من قيادة الأمم المتحدة. وتركيز الأمين العام على الوقاية يعزز دعوة مؤتمر القمة إلى حقبة جديدة من القيادة السياسية، يقابلها تمويل وأدوات فعالة، مثل الوساطة، لمنع الأزمات وإنهائها.

إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والعمليات اللاحقة للاتفاقات العالمية يعزز الالتزامات التي قطعت في اسطنبول. ونحن نحرز التقدم معاً على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل للاجئين، وتحسين

الذي لا يزال دوره المتمثل في ضمان التنسيق الفعال لإيصال المساعدات الإنسانية ضرورياً.

قدمت اللحظة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٨، التي نُشرت في الأسبوع الماضي، مرة أخرى صورة لواقع صارخ. فهناك ١٣٦ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة والحماية في حالات الأزمات. وتتمثل عوامل معظم الاحتياجات مرة أخرى في النزاع والعنف. وعلى الرغم من الجهود الجماعية التي نبذلها وبعد مرور ١٨ شهراً منذ مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، يستمر اتساع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة لتلبيتها. ومن الصعب أن نتجاهل الآثار المدمرة للآزمات التي هي من صنع الإنسان، مثل تلك التي تدمر سورية وميانمار وجنوب السودان واليمن، أو أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهتها.

ولا بد من وقف مستوى المعاناة الذي لا يمكن تصوره في تلك النزاعات وتجاهل القانون الدولي الإنساني. ومما يؤسف له أنها لا تتوقف هناك، ولا في أي مكان آخر.

إن الآثار الضارة لتغير المناخ، والكوارث البطيئة والسريعة الظهور الناجمة عن الظواهر المناخية وعودة خطر المجاعة قد أضرت بالملايين في عام ٢٠١٧. واستمر عدد الأشخاص المشردين قسراً بالارتفاع ليصل إلى أكثر من ٦٥,٥ مليون شخص على الصعيد العالمي. ويتعرض الملايين من الأطفال لخطر بدء حياتهم دون مأوى أو التعليم، والأهم من ذلك، بدون أمل. وبينما نتكلم، فإن تركيا تأوي ما يقرب من ٣,٣ ملايين سوري وعراقي وأفغاني فروا من العنف. وقد دعونا منذ بدء الموجة الحالية من التشرد إلى زيادة تقاسم المسؤولية العالمية.

وما دما قادرين على إظهار القيادة السياسية وتشاطر نفس المسؤولية الأخلاقية على الصعيد العالمي، فلا يهم إذا كان المحتاجون على عتبتنا أو في أراض بعيدة. وهذه هي الفرضية الأساسية التي تجعل العاملين الأتراك في وكالاتنا الوطنية في المجال

رابعا، يجب علينا تعزيز أهداف إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل من أجل الإنسانية، من أجل تحقيق تحول ثقافي من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر.

خامسا، نحتاج إلى تبني طريقة العمل الجديدة كوسيلة لجعل تحليل الشؤون الإنسانية والإنمائية، والتخطيط والتمويل أقرب كي تعمل معا لتحقيق نتائج مشتركة.

وبينما نقوم بكل ذلك، ينبغي أن نعمل في شراكة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة وأن نجعل الناس محور عملنا.

وبوصف تركيا ثاني أكبر الجهات المانحة الإنسانية في العالم في عام ٢٠١٦، فإنها ستواصل جهودها في مجال المساعدة الإنسانية بهذه الروح. ونحن على ثقة بأن مؤتمر قمة اسطنبول كان نقطة انطلاق لنا جميعاً نحو تحقيق تغيير دائم.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلت الوكالات الإنسانية إلى السكان المحتاجين في عام ٢٠١٧ أكثر من أي وقت مضى. لقد أسفرت الأزمات الحالية عن مستويات هائلة من الاحتياجات الإنسانية، مما يمثل تحديات متزايدة التعقيد مع عدد كبير جدا يجبرون على الفرار من ديارهم للنجاة بحياتهم. بما أن النزاع المسلح لا يزال المحرك الرئيسي للأزمات الإنسانية، فإنه سيتسبب بأكبر نسبة من الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٨. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في العام القادم، سيصل عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية في جميع أنحاء العالم إلى مستوى مذهل يبلغ ١٣٦ مليون شخص.

وفي ضوء ذلك، فإن اعتماد مشروع قرار اليوم A/72/L.24 يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأوكرانيا، التي تواجه اليوم أخطر تحد إنساني منذ نيلها استقلالها في ١٩٩١. أود أن أشدد مرة أخرى على أن الحالة الإنسانية المتردية في الجزء الشرقي من

الدعم المقدم إلى المجتمعات المضيفة، ومساعدة المهجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

وتجري زيادة تمويل المساعدة الإنسانية الموجهة نحو الحد من العوز والخطر وقابلية التضرر. وبدعم من الدول الأعضاء، فإن وكالات من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقيمان وتشجعان شراكات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، لزيادة التمويل من أجل تحسين معالجة الأسباب الجذرية.

وأكد مؤتمر القمة بوضوح على الوعي المتزايد لدى المجتمع الإنساني العالمي بمشاكلنا المشتركة. وتنطوي التغييرات التي دعا مؤتمر القمة إليها على القدرة على تغيير المشهد الإنساني من أجل إنقاذ مزيد من الأرواح والتعجيل بإحراز التقدم لفائدة الأشخاص في سياقات الأزمات، بحيث يمكن للناس الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة الطموحة والعالمية. وإذا تزايدت الاحتياجات الإنسانية، فهذا ليس بوقت التراجع عن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة. وبدلاً من ذلك، هذه هي اللحظة المناسبة كي يحافظ جميع أصحاب المصلحة على الزخم الذي تولد على الصعيد العالمي. ومن بين الأولويات الأخرى في عام ٢٠١٨، ضرورة أن نواصل جهودنا على الجهات التالية.

أولاً، يجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل حل النزاعات ووضع الوقاية في صميم عمل الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب علينا أن نعالج الحاجة إلى تقاسم الأعباء بشكل منصف، واعتماد الاتفاقات العالمية للمهاجرين واللاجئين وتنفيذها بصرامة من أجل إحداث تغييرات حقيقية في حياة الأشخاص المتنقلين.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى التمسك بالتزاماتنا بحماية المدنيين وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تكتنف الانتهاكات.

وقد اضطرت أوكرانيا لزيادة النفقات المتعلقة بالأمن القومي والدفاع إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل مواجهة الحالة الأمنية في المنطقة، على الرغم من أن الحالة الاقتصادية في البلد قد تضررت من العوامل الخارجية التي ذكرتها.

وهذه هي الخلفية الشاقة التي تبذل حكومة أوكرانيا في ظلها قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع والتركيز على تحسين حماية الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك فيما يتعلق بالإسكان وإعادة الإدماج.

وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا ممتنة للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن ممتنون أيضا للوكالات الأخرى والشركاء الثنائيين الآخرين - وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا - وللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى التي تواصل دعم أوكرانيا، مُقدمة المساعدة إلى الملايين من الناس المحتاجين. وعلى وجه الخصوص، نحن ممتنون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مضيه قدما في خطط الاستجابة الإنسانية لديه، وآخرها لعام ٢٠١٨ تهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية والحماية إلى ٢,٣ مليون شخص من المحتاجين.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما الجهود الطموحة التي يبذلها الأمين العام من أجل إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما في مجال المساعدة الإنسانية. ولكي ينجح ذلك المسعى، نعتقد أن للخطوات التالية أهمية حاسمة.

أولا، على المجتمع الدولي أن يشارك في التخطيط المتعدد السنوات للاحتياجات الإنسانية ويعزز التنسيق بين الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان.

أوكرانيا هي نتيجة مباشرة لاستمرار العدوان الروسي ضد بلدي. ووفقا للأمم المتحدة، هناك ٣,٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. فبعد أربع سنوات تقريبا من النزاع المسلح، هناك حوالي ١,٥ مليون أوكراني مسجلون كمشردين داخليا، حيث تبلغ نسبتهم ٤ في المائة من إجمالي عدد سكان أوكرانيا.

ويشهد مئتا ألف شخص يعيشون على بعد خمسة كيلومترات من خط التماس في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، ما معدله ٤٧ اشتباكا يوميا تجارب - أي، في الواقع، قصف واحد كل ٣٠ دقيقة. ولا يزال المدنيون يواجهون مخاطر جسيمة على سلامتهم ورفاه وحقوقهم الأساسية بسبب استمرار الأعمال العدائية النشطة، فضلا عن تشعب المنطقة بالألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة. ووفقا للأمم المتحدة، فإن المنطقة هي من أكثر الأراضي الملوثة بالألغام في العالم.

إن استمرار العدوان الروسي يمكن أن يؤدي أيضا إلى كارثة إنسانية وبيئية. إذ تتعرض الهياكل الأساسية المدنية الرئيسية، بما في ذلك الخزانات المملوءة بغاز الكلور الفتاك، لإطلاق النار بصورة منتظمة، في حين أن عددا كبيرا من مناجم الفحم مغمورة. وهذا هو بالضبط السبب في أن وقف الأعمال العدائية لا يزال أمرا أساسيا في تمكين الاستجابة الإنسانية الفعالة، وضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التسوية الشاملة يمكن أن يتحقق من خلال نشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في شرق أوكرانيا حيث الغرض الرئيسي هو وقف الأعمال العدائية واستعادة الحكومة الأوكرانية السيطرة على كامل حدود الدولة. وهذا وحده هو ما سيتيح المجال لتحسين الحالة الإنسانية في المنطقة بأسرها. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد برلمان أوكرانيا تشريعا بشأن تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة في بعض مقاطعات منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

التغذية التكميلية الشاملة؛ وتلقت ١٢٤ ٠٠٠ من الأسر ما لا يقل على حصيرين للنوم؛ وتلقى ١٠ ٦٠٥ من المراهقين والمراهقات دورات تدريبية عن المهارات الحياتية؛ وتم توظيف ١ ٥٤٤ من المدرسين حتى الآن.

والسكان الوافدين مؤخرًا يعتمد اعتمادًا كليًا على المساعدة الإنسانية للحصول على الأغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة. والمستوطنات التي أنشئت تلقائيًا تواجه الازدحام الشديد، الذي لم يتمكن من تخفيفه بتخصيص ٣ ٠٠٠ فدان من الأراضي الحكومية في منطقة معينة.

ونحث البلدان والمنظمات المانحة على الاستجابة للحاجة الملحة والمتزايدة للموارد التي حددتها الجهات الفاعلة الإنسانية المعنية، بروح المسؤولية وتقاسم الأعباء. ونكرر تقديرنا للمساعدة الإنسانية المقدمة حتى الآن والتبرعات المعلنة بمبلغ ٤٣٤ مليون دولار لفترة الستة أشهر الأولى استجابة لخطة الاستجابة المنقحة للأمم المتحدة. ونشكر الاتحاد الأوروبي والكويت على عقد مؤتمر إعلان التبرعات على المستوى الوزاري بشأن ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف.

وعلى الرغم من أن حكومة بلدي تواصل العمل بحسن نية مع سلطات ميانمار من أجل تسهيل عودة المشردين، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي التعاون مع ميانمار بغية تهيئة بيئة مؤاتية لعودة الروهينغا بصورة طوعية وأمنة وكرامة إلى ديارهم، دون خوف من الانتقام أو التمييز. وكما لاحظ في وقت سابق من هذا الأسبوع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

”لا يمكن للعالم أن يقبل بالتحميل المتسرع لهذه الفظائع المروعة، التي تُرجع الناس إلى أحوال التمييز الشديد والعنف الكامن، التي من المؤكد على ما يبدو أنها ستؤدي في المستقبل إلى المزيد من المعاناة والمزيد من نزوح السكان“.

ثانياً، لمواجهة ازدياد الأزمات التي طال أمدها، فإننا بحاجة إلى مزيد من الاستثمار السياسي والمالي في الوساطة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ثالثاً، يجب علينا أن نحسن الأعمال الإنسانية بزيادة سلطة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعزيز الاتساق والتعاون فيما بين الوكالات الإنمائية.

رابعاً، يجب علينا أن نستجيب على نحو أسرع للأزمات وبصورة أكثر انسجاماً مع احتياجات السكان المتضررين.

خامساً وأخيراً، يجب أن نكفل بشكل آمن وسريع ودون عوائق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تواجه بنغلاديش حالياً واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في الآونة الأخيرة، مع تدفق قرابة ٦٣٠ ٠٠٠ نسمة - معظمهم من الروهينغا - من ولاية راخين في ميانمار. وهناك تقارير عن استمرار الهجمات بالحرق العمد في وسط وشمال ولاية راخين، وعن وجود ما بين ١٠٠ و ٤٠٠ من الناس الذين لا يزالون ينزحون إلى بنغلاديش كل يوم. وكيانات الأمم المتحدة المختصة، إلى جانب شركائها من المنظمات غير الحكومية، تسابق الزمن لدعم حكومتنا الوطنية والسلطات المحلية لمواجهة الضغط الشديد على الخدمات المتاحة والترتيبات والموارد.

وبعض الأرقام التي يستكملها بانتظام فريق التنسيق فيما بين القطاعات يمكن أن تجسد بصورة واضحة جداً جسامته هذا التحدي. ووفقاً لآخر المستجدات، تم إيصال المساعدة الإدارية في الموقع إلى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص؛ وتمكن ٩٧٣ ٦٥٠ شخص من الوصول إلى مرافق النظافة الصحية الأساسية؛ وتم تلقيح ٩٤٠ ٣٢٣ من الأطفال ضد الحصبة والحصبة الألمانية؛ واستفاد ٨٩٣ ١٠ من الأطفال من برامج

علينا جميعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السؤال الوجه التالي:

”إن أبناء الروهينغا يتعرضون للاعتداء الجسدي والاضطهاد، ويُحرَمون من الجنسية والحقوق. فكم يتعين على الناس أن يعانون قبل الاعتراف بمعاناتهم وبهويتهم وبحقوقهم من جانب حكوماتهم والعالم؟“

وبصفة عامة، تولي بنغلاديش أهمية كبيرة لما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية طارئة، ولا تزال تدعم الجهود الدولية من أجل المساعدة على بناء مجتمعات ودول قادرة على الصمود ومن أجل التصدي للتحديات الإنسانية. وندين بشكل قاطع الهجمات المسلحة العشوائية على قوافل موظفي المساعدة الإنسانية، والموظفين الطبيين، وحفظة السلام، والهياكل الأساسية المدنية التي لا غنى عنها من أجل العمليات الإنسانية. ونحث جميع الأطراف في الصراعات إلى الامتناع عن هذه الهجمات الشنيعة وفرض الحصار والعراقيل، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، نشكر جميع الميسرين على عملهما الدؤوب بشأن مشاريع القرارات التي يسر وفد بلدنا أن يؤديها.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): نلتقي في كل عام لنؤكد مجددا على التزاماتنا الإنسانية والأخلاقية والقانونية في تقديم المساعدات الإنسانية الصرفة لكافة المحتاجين، دونما تمييز أو تسييس أو ابتزاز، وذلك وفقا للمبادئ الإنسانية التي نؤمن بها جميعا، مع تشديدنا على ضرورة ألا يتذرع بعض المعنيين من دول ومنظمات بالعمل الإنساني لخدمة أجندات سياسية بهدف التشهير ببعض حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والإساءة إلى العمل الإنساني نفسه بشكل عام.

أود في بياني هذا توضيح موقف بلدي، سورية، من القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني بمختلف مسمياتها، ولأؤكد مجددا على

ولا يمكن للعالم بتاتا أن يجعل من أزمة الروهينغا حالة طوارئ أخرى منسية، كما نرى للأسف في بعض الحالات الأخرى.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يحصل أبناء طائفة الروهينغا على المساعدة الإنسانية دون أي تمييز في شمالي ولاية راخين وأجزاء أخرى.

ونؤكد مجددا أنه لا يمكن أن تكون هناك أية ذريعة لانتهاك القانون الإنساني الدولي تحت ستار مكافحة العمليات الإرهابية. وعلى الرغم من السماح لبرنامج الأغذية العالمي باستئناف العمليات على نطاق محدود، فقد أفيد بأن وصوله إلى المحتاجين لم يكن بدون عوائق، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ومن الواضح أن الأزمة الإنسانية للروهينغا التي ما زالت متواصلة لا يمكن حلها بدون التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للأسباب الجذرية لتعرضهم للحرمان والتشرد. لقد ساندت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء خارطة الطريق المبنية في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة السيد كوفي عنان، مما نعتقد أنه يمكن أن يحدث تغييرا حقيقيا في الحالة في الميدان. ولا يزال من الحيوي أن يُنظر في التوصيات الواردة في التقرير بغية تنفيذها من قبل جميع الجهات المعنية في ميانمار، بدون اللجوء إلى نهج انتقائي. ولإذكاء الثقة والأمان بين أبناء طائفة الروهينغا، لا بد من تحديد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المروعة ضدهم وتقديمهم إلى العدالة على النحو الواجب.

ونؤكد أن بنغلاديش على الأرجح لا يمكنها إلا بصورة ثنائية معالجة مسألة العودة الطوعية المحتملة للروهينغا إلى ميانمار، ولكن جميع المسائل والقضايا ذات الصلة الأوسع نطاقا سيتعين على ميانمار معالجتها بالدعم والرصد المستمرين من جانب المجتمع الدولي بالنيابة عن طائفة الروهينغا. وقد طرح

بالإشارة فقط إلى الأثر السلبي لإجراءات مكافحة الإرهاب على تقديم تلك المساعدات، لذلك كان حريا بتلك الدول أن لا تعارض استخدام لغة أقوى وأوضح تدين بشكل حازم ولا لبس فيه الأعمال الإرهابية، وذلك على غرار ما تم في مشروع القرار A/72/L.22، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

ويبدو أن تلك الدول قد تناست أن الإرهاب هو الآفة الرئيسية للأزمات الإنسانية سواء أكانت في بلدي، سورية، أو في بلدان أخرى في المنطقة وخارجها. وخير دليل على ذلك ما يشهده العالم من هستيريا إرهابية تقتل المدنيين الأبرياء في كل بقاع العالم، الأمر الذي طالما حذرنا منه منذ زمن بعيد. هذا، ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى أن الإرهاب هو السبب الرئيسي لمعاناة الشعب السوري وخاصة الأطفال والنساء وأن مكافحته تتطلب التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية التي تحارب الإرهاب نيابة عن العالم بالتعاون مع أصدقائها. ولطالما دعونا إلى الضغط على الدول الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلدي لوقف تسليح وتمويل وتدريب وإيواء عناصر هذه المجموعات، وذلك انسجاما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلا أننا للأسف لم نجد آذانا صاغية لنداءاتنا المتكررة.

ثانيا، بخصوص الآثار الجسيمة التي سببتها الإجراءات القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب، لقد دأبت الأمم المتحدة على رفض وإدانة فرض التدابير القسرية أحادية الجانب نظرا لعدم شرعيتها ولآثارها الكارثية على اقتصاد الدول ورفاهية الشعوب، إلا أن بعض الدول المقدمة لمشروع القرار ما تزال تعمل على عدم تضمينه أي إشارة للأثر السلبي العميق لهذه الإجراءات على تقديم المساعدات الإنسانية، وهي إجراءات مستمرة إلى يومنا هذا برغم النداءات والمطالبات الدولية المتكررة بضرورة إنقاذها فورا، نظرا لتأثيرها الكارثي على الاقتصاد السوري وعلى معيشة السوريين وتسببها في هجرة مئات الآلاف منهم من وطنهم، بالإضافة

التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بموقفها المبدئي والثابت في تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والتي أرساها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية ودور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها ومبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

وللأسف، فإن ما نشهده من بعض الدول المشاركة في تقديم مشروع هذا القرار ومن بعض المسؤولين عن عمليات تنسيق المساعدة الإنسانية، وفي مقدمتهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من انشغالهم بتسييس الأزمات الإنسانية والتغطية بشكل مخجل على الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات، لذلك لا بد لنا من التشديد على أن الحل الوحيد لأي أزمة إنسانية يكمن أولا وقبل أي شيء آخر في معالجة أسبابها الحقيقية وجذورها وتداعياتها دونما تسييس أو انتقائية.

وفي ضوء ذلك، اسمحوا لي بالإدلاء بالملاحظات التالية حول مشروع القرار الإنساني:

أولا، بخصوص مكافحة الإرهاب، يرى وفد بلدي أن تضمين إشارة إلى الأعمال الإرهابية كأحد الأسباب الرئيسية للأزمات الإنسانية، بعد تعمد مقدمي القرار تجاهل هذه الحقيقة ولسنين طويلة، يُعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث أقرت تلك الدول أخيرا بأن العنف والفقر والكوارث ليست الأسباب الوحيدة التي تؤدي إلى التهجير والنزوح والأزمات الإنسانية، وإنما هناك عامل أساسي يؤدي إلى كل ذلك، ألا وهو الإرهاب. ورغم أهمية هذه الخطوة، فإنها تبقى غير كافية لأن بعض مقدمي مشروع القرار من الدول الغربية المعروفة ما زالوا يتذرعون بحجج واهية لعدم تضمين قرار تنسيق المساعدات الإنسانية إدانة واضحة ولا لبس فيها للأعمال الإرهابية التي تؤثر تأثيرا سلبيا على تقديم المساعدات الإنسانية، وإنما اكتفوا

هذه الأزمة، وذلك عبر دعمها وتمويلها وحمايتها للمجموعات الإرهابية المسلحة من داعش وجبهة النصرة، وذلك باعتراف مسؤوليها وبدعمهم العلني لتلك المجموعات، وآخرها العدوان الغاشم الذي قامت به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لرفع معنويات هذه المجموعات الإرهابية بعد اندحارها وخسارتها أمام الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري بالتعاون مع أصدقائه في سورية. ومن المفارقة أن نسمع كلاما إنسانيا من ممثلة كيان يحتل أراضي الآخرين في فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري المحتل. ومن المفارقة أن نسمع أيضا كلاما عن تقديم المساعدة الإنسانية ممن ينتهك ويعتدي على أراضي وحقوق الآخرين. لذلك، يجب علينا أن نتذكر جميعا أن الاحتلال هو جريمة مستمرة لا ينقضي بالتقادم. كما أن الاحتلال هو أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة الإنسانية.

السيد كونونوتشكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
ما برح الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى تعزيز التعاون في مجال المساعدة الإنسانية في إطار الأمم المتحدة. وتساهم روسيا باطراد في تلك العملية، من خلال المساهمات العادية في ميزانيات الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وإرسال المعونة الإنسانية ووحدات إنقاذ روسية إلى تلك المناطق التي تمس فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وقد بلغ مجموع التمويل الروسي للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمساهمات المباشرة للدعوات الإنسانية أكثر من ٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، خصصنا ١,٥ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي نعتبره أداة رئيسية متعددة الأطراف لتمويل النداءات الإنسانية للأمم المتحدة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة رزمة الصندوق إلى بليون دولار نظرا للزيادة في عدد الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

لعرفلتها تنفيذ خطط الاستجابة الصحية والإنسانية في سورية، وذلك وفق ما جاء في تقرير معنون "الأثر الإنساني للإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المتخذة على سورية"، أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي أكد على أن التدابير الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية تؤثر على كافة شرائح المواطنين السوريين وتؤدي إلى تراجع الخدمات الأساسية بما فيها التعليم والصحة والطاقة، كما تعرقل تلك التدابير وصول المساعدات الإنسانية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب طالت أيضا حتى أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية، وأدت إلى وقف عدد من المشاريع الحيوية للاستجابة لاحتياجات السوريين. ومن المفارقة أن يتضمن مشروع هذا القرار إشارة إلى قرار الجمعية العامة المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في حين لا يتضمن فقرة حول نفس التأثير السلبي لهذه التدابير. فكيف تتوقعون أن تنجح الدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تفرضون عقوبات عليها؟ الأمر الذي سيترك الكثير من الناس ورائنا، وهو أمر يتناقض مع الشعار النبيل لهذه الأهداف.

ختاما، أود أن أمارس حق الرد على ما جاء من ادعاءات وترهات، وردت في بيان ممثلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي اعتادت الإشارة إلى الأزمة في بلدي لصرف الانتباه عن الموضوع الأساسي للجلسة وإخفاء ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم يومية بحق أشقائنا الفلسطينيين والمواطنين السوريين، وليس آخرها ما ترتكبه هذه السلطات من جرائم وانتهاكات الآن في القدس المحتلة.

أشارت ممثلة الاحتلال الإسرائيلي بشكل متعمد إلى الأزمة في بلدي كمثال على الأزمات ولم تشر إلى أسبابها. كما لم تشر إلى دور سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تأجيج واستمرار

وبشأن جدوى إدراج نتائجه في عمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة تلك المناقشات معروفة جيدا: لم تؤيد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها الاتحاد الروسي، الالتزامات النهائية لمؤتمر القمة ولا ترغب في إدراجها في أنشطة القطاع الإنساني في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإننا نتفق على أننا يجب أن نمضي قدما، كما حدث من قبل، ولا نزال على استعداد للنظر في نماذج مبتكرة للاستجابة للحالات الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تكون تلك المناقشات حكومية دولية وصريحة بطبيعتها. إن موقف روسيا البناء خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالمساعدة الإنسانية (A/72/L.24) دليل على استعدادنا. وقد استكمل مشروع القرار هذا العام مجموعة من العناصر المفيدة. وندعو المجتمع الإنساني إلى الاسترشاد بتلك الأحكام، ونشكر زملائنا من المغرب والسويد على مهارة وفعالية ما قاموا به من تنسيق، مما مكننا من التوصل إلى توافق في الآراء على مدى ٢٥ عاما.

وبالرغم من جميع الصعوبات والاختلافات في النهج التي تتخذها الدول بشأن الاستجابة للحالات الإنسانية، يجب أن نتوصل بشكل ما إلى أرضية مشتركة. لقد قدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأسبوع الماضي في جنيف تقريره المعنون لحة عالمية إنسانية شاملة لعام ٢٠١٧، الذي يشير إلى أن إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في العالم قد بلغ رقما قياسيا قدره ١٣٥,٧ مليون شخص، وأن التمويل اللازم قد بلغ ٢٢,٥ بليون دولار. ولا يمكن حل هذه المشكلة الواسعة النطاق والمتعددة الجوانب إلا معا وفي ظل ظروف من الثقة والاحترام المتبادلين. وروسيا على استعداد للقيام بهذا العمل.

لكن للأسف، لم يتمكن ممثل أوكرانيا مرة أخرى من الكف عن تسييس هذه المسألة الإنسانية المحضة. وليس لديه أي استعداد لقبول الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن حكومة أوكرانيا

لقد شارك بلدنا بنشاط في التفاوض بشأن القرار ١٨٢/٤٦، الذي أرسى الأساس للعمل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في النزاعات وحالات الكوارث. ونحن مقتنعون بأن المبادئ الإنسانية التي أكدتها الجمعية العامة على مدى ٢٦ عاما لا تزال وثيقة الصلة اليوم. ونشدد على عدم انتهاكها، وندعو جميع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لأن تكون محايدة ونزيهة وأن تحترم سيادة الدول، على النحو المنصوص عليه في القرار.

ونرى أن الممارسة المتمثلة في استخدام الخطة الإنسانية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أمر غير مقبول على الإطلاق. فحياة الناس لا ينبغي أن تصبح ورقة مساومة في الألاعيب الجيوسياسية. هذا هو رأينا عندما يتعلق الأمر بأي محاولات لربط التعاون الإنساني المحتمل بالعمليات السياسية المحلية. إننا نسترشد بالحاجة إلى كفالة اتباع نهج موحد إزاء الاستجابة للحالات الإنسانية، وعدم السماح بالمعايير المزدوجة التي تظهر على وجه الخصوص عند زيادة الاختلال في تمويل العمليات الإنسانية. وهذا ليس الوضع الطبيعي، فهو يتعارض مع المبادئ الأساسية للإنسانية.

ونرى أن هذه المحاولات لإدماج عناصر سياسية وعناصر حقوق الإنسان في الاستجابة للحالات الإنسانية تؤدي إلى نتائج عكسية. فمجالات العمل هذه تختلف اختلافا كبيرا، سواء من الناحية العملية أو من حيث الأطر القانونية القائمة. ويمكن لإسناد المهام بصورة غير ملائمة للوكالات الإنسانية أن يؤثر سلبا على فعالية أعمالها. ونعتقد أنه ينبغي أن يعمل كل في مجاله. هذا ما نسترشد به في تقييم النهج المطروحة لإصلاحات الأمم المتحدة.

لقد انقضى عام ونصف منذ انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي للعمل الإنساني. في ذلك الوقت، أجريت مناقشات لا نهاية لها بشأن ما إذا كان الشكل المختار لمؤتمر القمة مناسباً

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في هذه الجلسة لمناقشة البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج). سنستمع إلى بقية المتكلمين، بما في ذلك عدد من تعليقات التصويت قبل التصويت، يوم الاثنين، الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بي أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل بنغلاديش.

لقد عرض وفد بلدي في عدة مناسبات، بما في ذلك في اللجنة الثالثة، آخر المستجدات عما تبذله ميانمار من جهود متواصلة فيما يتعلق بعملية إعادة توطين المشردين وتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون الثنائي والإقليمي، بما في ذلك مع الأمم المتحدة. وأعيد التأكيد على أننا نراعي شواغل المجتمع الدولي إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في ولاية راخين وعلى حدودنا مع بنغلاديش. ونحن ملتزمون باتخاذ كل الإجراءات الممكنة للتخفيف من مخنة هؤلاء الناس واستعادة السلام والحياة الطبيعية على الفور في المنطقة.

وتستخدم حكومة ميانمار كل ما يمكنها من سبل وموارد للتصدي للحالة الإنسانية على الحدود. وقد بدأت لجنة مؤسسة الاتحاد من أجل المساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين - التي تترأسها مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، والتي أنشئت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر - عملها.

وسنواصل العمل مع جيراننا وشركائنا الإقليميين والدوليين بحسن نية لمعالجة المسألة الإنسانية على الحدود. وقد تم توقيع

قد أطلقت العنان لهذا النزاع الأخوي الدموي وتدعمه في المنطقة الجنوبية الشرقية لبلدها.

السيدة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة): تفتخر دولة الإمارات العربية المتحدة بانضمامها إلى الدول الأخرى للمشاركة في رعاية هذا القرار A/72/L.24، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث". ونشيد بالجهود التي بذلها المنسق في مراعاة وجهات النظر المختلفة والخروج برؤية طموحة ومقبولة لدى الجميع. وفي ضوء الأزمات الإنسانية المتعددة التي يشهدها العالم، فإن هذا القرار يعد بمثابة تذكير هام بالتزامات كافة الأطراف المعنية، وحافزا لتقييم الجهود الإنسانية الأخيرة من أجل التعلم منها وتحسينها في المستقبل. ولا شك أن العام الماضي قدم دروسا كثيرة للاستفادة منها.

كما يسرنا أن نرى تركيزا جديدا هذا العام على التدابير العملية التي تدفع بعمليات التخطيط والإنفاق في الأمم المتحدة باتجاه الوقاية. ونؤيد الانتقال السريع في الأمم المتحدة إلى نظم التمويل القائمة على التنبؤ والتي نعتقد أنها ستكون أداة هامة للتخفيف من قسوة الظروف المناخية والأحداث الأخرى التي يمكن التنبؤ بها. كما نرحب بلغة أكثر طموحا تتعلق بإتاحة الحصول على نظم الإنذار المبكر للأخطار المتعددة. ونأمل أن نتمكن من اعتماد هدف جماعي بشأن تمكين الجميع من الحصول عليها. إن هذين التدخلين سوف يزيدان من أوجه التفاعل والتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي.

وختاما، فإننا نؤكد أيضا على أهمية الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل القطرية المشتركة التي تم التأكيد عليها في القرار، والتي ستكون أدوات حاسمة في تحقيق الاتساق في عمل الأمم المتحدة على الأرض، وإعادة توجيه المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة لتعمل بوضوح ضمن المسار الإنساني والإنمائي.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): أمارس حق الرد على ما جاء في بيان ممثلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. إن وقوف إسرائيل إلى جانب الإرهابيين في حربهم على سورية لم يعد سرا ولا أمرا يحتمل التأويل. إن أمر إسرائيل قد انفضح أمام كل دول وشعوب العالم، حيث أصبحت شريكا معلنا لتنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين وغيرهما من التنظيمات الإرهابية، التي تتلقى منها التسليح والتمويل وأوامر التخطيط والتنفيذ وكافة أشكال الدعم اللوجستي.

لذلك، فإن تزامن الاعتداءات الإسرائيلية ضد سيادة بلدي بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ما هو إلا تنسيق مع شركائها من التنظيمات الإرهابية، ويشكل دليلا دامغا جديدا على هذا التنسيق والشراكة والتحالف الذي يربط الإرهاب الإسرائيلي بإرهاب تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية. وإن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في اعتداءاتها على الجمهورية العربية السورية، إنما يمثل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، المتعلق بفصل القوات، ولإشغال الجيش العربي السوري عن مواصلة الإنجازات التي حققها على شركاء إسرائيل وعملائها من التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، حيث ازدادت وتيرة هذه الاعتداءات الإسرائيلية مؤخرا لتشكّل نهجا متكررا لإسرائيل بهدف حماية الإرهابيين ورفع معنوياتهم بعد انهيارهم في الكثير من أنحاء الجمهورية العربية السورية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

مذكرتي تفاهم بشأن إنشاء مكتب اتصال حدودي والتعاون الأمني والحوار خلال الزيارة التي قام بها وزير داخلية بنغلاديش إلى ميانمار. وزار وزير خارجية بنغلاديش ميانمار في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وجرى خلال الزيارة توقيع الترتيبات المتعلقة بعودة المشردين من ولاية راخين في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتستند هذه الترتيبات إلى البيان المشترك الذي وقعه وزيرا خارجية حكومتي ميانمار وبنغلاديش في عام ١٩٩٢، الذي يتضمن مبادئ توجيهية عامة وترتيبات سياساتية للتحقق من المشردين من ولاية راخين واستقبالهم بشكل منهجي.

ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على شروط تشكيل فريق عامل مشترك. وستبدأ عملية الإعادة إلى الوطن بعد شهرين من توقيع الاتفاق. وتبذل ميانمار جهودا صادقة من أجل التنفيذ السريع لعملية الإعادة إلى الوطن. وبالمثل، فإننا بحاجة إلى التعاون والدعم المستمر من شركائنا. ونحن نعتقد أن المسائل التي تنشأ بين البلدان المتجاورة يجب أن تُحل وديا عن طريق المفاوضات الثنائية.

وتستند الترتيبات الحالية التي اتفق عليها البلدان إلى تقاليد الصداقة وعلاقة حسن الحوار بين ميانمار وبنغلاديش. وأود أن أعيد التأكيد على أن ميانمار لا تزال ملتزمة بالعمل مع بنغلاديش بنفس الروح والنية الحسنة، وستواصل التعاون مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي للتحديات المتبقية.

السيدة فيشر - تسين (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):

ردا على الاتهامات التي وجهها الممثل السوري، ينبغي ألا نتوقع، كما قلنا في مرات عديدة، سماع الحقيقة من ممثل دولة ترتكب جرائم حرب ضد شعبها. وأود أن أذكر الجمعية العامة بأنه في الوقت الذي يرتكب فيه النظام السوري المجازر ضد المدنيين الأبرياء بالأسلحة الكيميائية، فإن دولة إسرائيل هي التي توفر العلاج الطبي للنساء والأطفال وكبار السن من السوريين.